مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤٢ (الاستئناف ١)**

الثلاثاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب .... (ناميبيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي .... السيد لافروف

الأرجنتين .... السيد ليستريه

أوكرانيا .... السيد كروخمال

بنغلاديش .... السيد تشودري

تونس .... السيد بن مصطفى

جامايكا .... الآنسة دورانت

الصين .... السيد وانغ ينغفان

فرنسا .... السيد لفيت

كندا .... السيد هاينبيكر

مالي .... السيد كاسي

ماليزيا .... السيد حسمي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد غرينجر

هولندا .... السيد هامر

الولايات المتحدة الأمريكية .... السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

00-70599
0070599

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو نائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موزامبيق، السيد هيبوليتو باتريشيو. وباسم المجلس، أرحب به، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باتريشيو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة ناميبيا على توليها رئاسة مجلس الأمن وعلى الطريقة الذكية التي تديرون بها، يا سيدي الوزير، وممثلكم الدائم أعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أشيد بمبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن ''المرأة والسلام والأمن'' في هذا اليوم الهام جدا - يوم الأمم المتحدة وهذه المناقشة بالتأكيد فرصة ممتازة لأن تقوم مرة أخرى بضم الجهود وتبادل الآراء بشأن البحث عن إجراءات مناسبة ومنسقة. إنها أيضا فرصة لتحديد إجراءات المتابعة الوافية بغرض تنفيذ القرارات المتخذة والتوصيات الصادرة أثناء قمة الألفية والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة ''المرأة سنة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن الحادي والعشرين''، بقصد ضمان المشاركة الأنشط للمرأة في النهوض بالسلام والأمن في أرجاء العالم.

وسيستمر السلام والأمن في كونهما محل الاهتمام الرئيسي للبشرية في الألفية الجديدة، ما دامت الصراعات تتزايد وتدمر أجزاء كثيرة من العالم. والنساء والفتيات ضعيفات في وقت السلام وفي وقت الحرب على السواء، نظرا لشدة التفاوتات بين الجنسين التي لا تزال تتصف بها مجتمعاتنا. ويقدر أن ٨٠ في المائة من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من النساء والأطفال. والنساء والفتيات هن أيضا ضحايا للاغتصاب والعنف المترلي والاستغلال الجنسي، والاتجار، والإذلال والتشويه الجنسيين.

ويتطلب عكس اتجاه هذه الحالة من كل منا إرادة سياسية كبيرة وتصميما على الوفاء بالتزاماتنا فيما يتعلق بجميع القرارات والتوصيات المتصلة بحماية وتشجيع حقوق المرأة.

وكما ذكره رؤساء دولنا وحكوماتنا الذين اجتمعوا هنا في قمة الألفية،

> ''يجب عدم حرمان أي فرد أو أمة من فرصة الاستفادة من التنمية. ويجب ضمان المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص للرجل والمرأة''. (A/RES/55/2، الفقرة ٦)

وأمام هذه الخلفية، يجب أن تلعب المرأة دورا هاما في منع الصراع، وحسم المنازعات، وحفظ السلام، وبناء السلام اللاحق للصراع، وعملية إعادة التعمير، والتنمية.

وفي هذا الصدد، يقدر وفدي الإخلاص الذي أبدته هيئات الأمم المتحدة، مثل إدارة شؤون نزع السلاح وإدارة عمليات حفظ السلام اللتين تقومان، بالتعاون الوثيق مع مكتب المستشار الخاص بشأن قضايا الجنسين والنهوض بالمرأة، بضم الجهود لتأمين مشاركة المرأة في النهوض بالسلام والأمن، على النحو الذي ذكرته هذا الصباح السيدة كينغ والسيدة هيزر. كما أننا نشيد بالدور القيادي الذي أداه الأمين العام في كل منظومة الأمم المتحدة بشأن النهوض بالمرأة، والذي أعاد تأكيده في بيانه اليوم.

ونحن نقدر تقديرا كبيرا جدا القرار الذي اتخذته حكومة ناميبيا باستضافة الحلقة الدراسية المعنية ''بمراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد''

التي نظمتها إدارة عمليات حفظ السلام. ولقد اعتمدت الحلقة الدراسية إعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا، والوثائق التي تحدد الإجراءات التي يتعين اتخاذها في جميع العمليات متعددة الأبعاد لدعم السلام.

وبغية حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة بما في ذلك مشاركتها في المحافظة على السلام والأمن، اعتمدت حكومة موزامبيق سياسات في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تتوخى مراعاة منظور الجنس في جميع مجالات النشاط. ويتم ذلك بما يتفق مع دستورنا والعديد من الصكوك والإعلانات الدولية التي أدمجت في قوانيننا المحلية، بما فيها إعلانا بيجين وكوبنهاغن لعام ١٩٩٥.

لقد ألزمت الحكومة نفسها بزيادة فعالية جميع الصكوك القانونية الإقليمية والدولية التي هي طرف فيها، من خلال استعراض التشريع الوطني. ووفقا لذلك، استهلت الحكومة، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني، عملية لاستعراض التشريع الوطني ترمي إلى إدماج الأحكام الرئيسية المتضمنة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وصكوك دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، في قوانيننا المحلية. ودأبت الحكومة أيضا على اتخاذ إجراءات لزيادة الوعي بحقوق المرأة في المجتمع الموزامبيقي. وكجزء من هذه العملية تجري حاليا مناقشة وطنية بشأن استعراض قانون الأسرة، تشارك فيها بنشاط النساء من مختلف المجموعات الاجتماعية والخلفيات الدينية، بغية الإعراب عن حقوقهن في مسائل من قبيل قضايا الزواج والقضايا ذات الصلة والدفاع عن تلك الحقوق.

وبغية تعزيز الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، أنشأت الحكومة وزارة للمرأة وتنسيق الشؤون الاجتماعية، تقوم بتنسيق أنشطة فريق عامل يضم موظفين حكوميين وممثلين عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، يرمي إلى الإشراف على تنفيذ سياسات وبرامج النهوض بالمرأة وتعزيز تلك السياسات والبرامج.

وتشجع الحكومة أيضا مشاركة المرأة في أجهزة القيادة واتخاذ القرارات. وعلى سبيل المثال، زاد تمثيل المرأة في البرلمان من ٦٥ إلى ٨٠ ما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، من بين المجموع الكلي لأعضاء البرلمان البالغ عددهم ٢٥٠ عضوا. وعلى المستوى التنفيذي، زاد عدد النساء من وزيرة واحدة وأربع نائبات لوزراء إلى ثلاث وزيرات وخمس نائبات لوزراء.

وتعزز وزارة التعليم، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، حصول صغار الفتيات على التعليم كي يتسنى للمرأة أن تشغل مكانها الصحيح في المجتمع.

وفي سياق تنفيذ خطة عمل الحكومة، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، من أجل تخفيف حدة الفقر المدقع، يجري حاليا إبراز دور المرأة كمسألة تتسم بالأولوية، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة في المناطق الريفية وللمرأة بوصفها ربة أسرة.

ومُنحت المرأة أيضا أولوية من بين الفئات الضعيفة فيما يتعلق بالعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والأثر الناجم عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في البلد. ولهذا السبب، تستحق المرأة عناية خاصة في سياق الاستجابة الوطنية للوباء، وهي استجابة تقودها الحكومة، بمشاركة شتى المجموعات الاجتماعية، من خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). إن تنفيذ تلك السياسات والبرامج يجعل من الممكن حماية حقوق المرأة ومشاركتها على جميع المستويات في العملية الوطنية لإعادة التعمير وفي التنمية

الوطنية. وبغية الدفاع عن حقوق المرأة الموزامبيقية وتعزيز تلك الحقوق، تنظم المرأة الموزامبيقية حاليا شتى الرابطات المتخصصة، وأصبحت النساء أيضا أعضاء في المنظمات الدولية للمرأة. وفي وقت مبكر من هذا الشهر، نظمت النساء مظاهرات ومسيرات شتى في أرجاء البلد كجزء من المسيرة العالمية للمرأة عام ٢٠٠٠. وفي العاصمة مابوتو، شارك الآلاف من النساء والرجال في مسيرة توجت بمظاهرة كبيرة أعربوا فيها لفخامة الرئيس جواكيم تشيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، عن مطالبتهم بحماية حقوق المرأة واحتجاجهم ضد العنف الأسري.

ولن يتحقق السلام والأمن الدائمان إلا بعد أن تكرس جميع الدول المحبة للسلام أنفسها لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات في العالم. وأحدها هي البلدان النامية، وهو أكثرها إلحاحا - القضاء على الفقر. وتتطلب هذه المهمة النبيلة التزام جميع الأطراف الفاعلة الدولية والوطنية بمن فيهم النساء.

لقد قامت المرأة في موزامبيق وفي كثير من البلدان الأفريقية الأخرى، ولا تزال تقوم، بدور هام في البحث عن طرق عاجلة للتوصل إلى حلول دائمة للصراعات التي لا تزال مستعرة. وكانت المرأة على الدوام في مقدمة العاملين من أجل السلام والتنمية الاقتصادية في أفريقيا وفي سائر أنحاء العالم. ويتعين إتاحة المزيد من الإمكانيات للنساء والفتيات كي يحصلن على التعليم والعمالة، ويشاركن مشاركة اجتماعية وسياسية في هذا المسعى النبيل للمحافظة على السلام والأمن.

وقمنا أيضا، في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بتطوير وتنفيذ برامج للنهوض بمشاركة المرأة في عمليتي التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي، وذلك باتباع المبادئ التوجيهية المتضمنة في إعلاني بيجين وكوبنهاغن، فضلا عن إعلان الألفية الذي صدر مؤخرا. لقد حان الوقت الآن لنترجم جميعا الالتزامات التي تم التعهد بها بالفعل إلى إجراءات ملموسة.

وفي الختام، فإننا نثني على مجلس الأمن لمبادرته ونحثه على مواصلة مسعاه ليكفل امتناع جميع من يعنيهم الأمر عن القيام بأعمال تسيء لحقوق الإنسان في حالات الصراع - لاسيما الإساءة للنساء والأطفال، حسبما أُبرزت في تقرير السيدة غراسا مايكل - واحترام القانون الدولي وتعزيز قواعد عدم العنف في حالات الصراع وتعزيز ثقافة السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب وزير الشؤون الخارجية في موزامبيق على كلماته الرقيقة الموجهة إلى ناميبيا.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل نيبال يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وتمشيا مع الممارسة المعتادة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، طبقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد شارما (نيبال) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): أود في بداية كلمتي أن أعرب عن تقدير وفد بلادي العميق لكم ولبلدكم الشقيق، وأن أؤكد على التزام مصر التام بمساندة كافة الجهود المبذولة للنهوض بالمرأة وحمايتها وتعزيز قدراتها

على المشاركة الفعالة في كافة مجالات صنع وحفظ السلم والأمن.

قبل أن أستطرد في الحديث عن الموضوع قيد النقاش، أود أن أؤكد على موقف مصر الثابت الذي سبق أن أوضحناه عدة مرات أمام المجلس الموقر من أهمية النظر إلى مسألة حماية النساء والأطفال في الصراعات المسلحة في إطار أوسع وهو حماية كافة المدنيين. كما يهمني أن أشير، في هذا الصدد، إلى نقطتين رئيسيتين نرى ضرورة أخذهما في الاعتبار عند تناول مجلس الأمن للموضوعات الإنسانية:

أولا: أهمية تعامل المجلس مع هذه الموضوعات في إطار من الاحترام الكامل للتوازنات الدقيقة بين الأجهزة الرئيسية التي حددها ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة الدور الأصيل للجمعية العامة، بالإضافة إلى الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة وخارجها، حكومية وغير حكومية، التي يمثل حماية السكان المدنيين شاغلها الأول.

ثانيا، محورية مبدأ عدم تعارض تنفيذ القانون الإنساني الدولي مع الحاجة إلى احترام وتنفيذ أحكام الميثاق. فنحن نرحب، بل نؤيد، استعداد المجلس للتجاوب مع الحالات التي يتم فيها استهداف المدنيين أو استهداف إعاقة المساعدات الإنسانية عمدا، ولكن فقط في إطار الفصل السابع من الميثاق والمادة ٣٩ منه. وفي حالات فشل المجلس في ممارسة مسؤولياته لأسباب خارج موضوع بحثنا الحالي، فإنه ينبغي دائما التفكير في جدوى الاستفادة مما يتيحه قرار الجمعية العامة المعني بالاتحاد من أجل السلم في هذا الصدد.

شهدت الأمم المتحدة في شهر حزيران/يونيه الماضي ولأول مرة منذ خمس سنوات أكبر تجمع دولي حكومي وغير حكومي يهدف إلى تأكيد الالتزام السياسي بتعزيز النهوض بالمرأة وتحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم لنساء العالم كافة، وذلك من خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

ولقد عقدنا العزم وعاهدنا أنفسنا نحن الدول المشاركة في الدورة الاستثنائية على بذل الجهود كافة لإعلاء شأن المرأة والحفاظ على حقوقها النابعة أساسا من حقوق الإنسان. ولقد فطن المجتمع الدولي إلى ضرورة الاهتمام بالمرأة ودعم المساواة بينها وبين الرجل من أجل تحقيق التنمية والسلم والأمن. فعندما ننكر على المرأة الحق في العدالة وفرصة المشاركة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإننا نؤخر تحقيق التنمية المنشودة والرخاء المأمول فيه ويقلل من فرص السلام العادل في مختلف دول العالم.

تؤمن مصر بأهمية قيام مجلس الأمن بأداء دوره في حل التراعات التي تهدد الأمن والسلم الدولي من جذورها بأسلوب شامل ومتكامل يعالج مسبباتها وظروف نشأتها بحيث لا يؤدي تفاقمها إلى تعاظم العداء بين الأطراف المتنازعة، وإلى التسبب في أوضاع إنسانية جسيمة مثل تشريد أو طرد السكان أو لجوئهم إلى دول مجاورة، ومن ثم المساس بحرمة المدنيين، خاصة الأطفال والنساء، والدخول في حلقات مفرغة من العنف لا خروج منها. ويمثل العنف ضد المرأة عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم. فلا شك أن الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة في خضم التراعات المسلحة من أعمال قتل واغتصاب ورق وحمل قسري وتعذيب واحتجاز تعسفي تعد من أبرز مظاهر التخلف الحضاري التي تتنافى مع أبسط معاني الإنسانية.

وعليه، تطالب مصر بضرورة اتباع سياسة فعالة لإدماج منظور نوع الجنس ضمن السياسات العامة والبرامج الخاصة التي تتناول فترات التراع وما بعد التراع تعزيزا

لحقوق المرأة وإعلاء شأنها في كل الأوقات وتحت كل الظروف.

ونحن إذ نسلم بأهمية الدور الذي تضطلع به المرأة في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام، نؤكد على ضرورة المبادرة باتخاذ إجراءات محددة وواقعية تهدف إلى تشجيع المشاركة المنصفة من قبل النساء، وإلى تحقيق الفرص المتساوية لهن، فيما يتصل بالإسهام بكافة الأنشطة المتعلقة بالسلم، ولا سيما أنشطة صنع القرار والوساطة والمفاوضات والدبلوماسية الوقائية.

فكما أن دور المرأة هام في أوقات النزاع المسلح وانهيار المجتمعات من خلال التزامها بالحفاظ على النظام الاجتماعي، فدورها أيضا جوهري في مرحلة ما بعد النزاع من خلال عزمها وجهودها لتعزيز الاستقرار والسلام والتنمية. ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن نتجاهل الإنجازات التي حققتها المرأة في مجالات الحياة كافة حتى فرضت نفسها بحق واستحقاق كعنصر فعال ومنتج وآخذ للقرار في مجتمعاتنا.

أخيرا وليس آخرا لا يفوتني الحديث عن الأوضاع المتردية للمرأة الفلسطينية تحت الاحتلال، وهي مسألة نعطيها أكبر قدر من الاهتمام في بلادي. فهي لا تعاني فقط من مظاهر العنف والقمع والاستبداد والظلم، ولكنها تعاني أيضا من مشاعر المرأة الثكلى بفقد والدها أو زوجها أو أخيها أو طفلها ممن حصدتهم ولا تزال للأسف القوات الإسرائيلية بطلقاتها وبغض النظر عن أي التزام سياسي أو دولي أو حتى أخلاقي في هذا المجال.

ونحن إذ نتناول اليوم سبل حماية المرأة في فترات النزاع وتعزيز دورها ومشاركتها في مراحل ما بعد النزاع، لا نستطيع تجاهل نداءات الكرامة والاستغاثة الصادرة عن المرأة الفلسطينية التي تعيش في أشد الظروف لا إنسانية التي لا يمكن أن يرتاح لها الضمير العالمي.

ومن هنا يطالب وفد مصر بأهمية تناول مجلس الأمن لأحوال المرأة تحت الاحتلال من خلال تحديد العناصر الإسرائيلية التي تنتهك أبسط قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان وحماية البشر بغرض محاكمتهم لما ارتكبوه من ظلم بين وعنف غير مبرر ضد الشعب الفلسطيني، وذلك إثباتا لجدية المجلس وتعزيزا لمصداقيته عند تناول المسائل الإنسانية التي قد تهدد السلم والأمن الدولي، وألا تكون هناك معايير مزدوجة في التعامل مع مثل هذه المسائل في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على كلماته الرقيقة الموجهة إلى ناميبيا.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): يسعد وفد بلادي سعادة كبيرة أن يرى دبلوماسيا عظيما من بلد صديق، ناميبيا، يرأس مجلس الأمن. والعلاقات بين ناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية علاقات ممتازة وعريقة، وتتميز بالثقة والاحترام المتبادلين.

وأهنئكم، السيد الرئيس، على تخصيص جلسة المجلس اليوم لقضية المرأة والسلام والأمن.

وأشكر كذلك بإخلاص الأمين العام، والمستشارة الخاصة بشأن القضايا المتعلقة بالجنسين والنهوض بالمرأة، والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على إسهاماتهم الضخمة في المناقشة التي جرت هذا الصباح، وهي جزء من الزخم الذي ولدته الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة بشأن ”المرأة عام ٢٠٠٠:

المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''.

وكانت تلك الدورة الاستثنائية فرصة فريدة لتنظيم الجهود الرامية إلى ضمان وإعادة تأكيد تنفيذ الالتزامات التي قطعت أثناء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عُقد في بيجين عام ١٩٩٥. وقد تعززت هذه الالتزامات بإصدار الإعلان السياسي واتخاذ تدابير ومبادرات جديدة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، عملت الجمعية بموجبها، وبوصفها جزءا من الجهود التي تبذلها للتوصل إلى مجتمع أكثر عدلا، على التأكيد بصفة خاصة على أن السلام يرتبط ارتباطا لا رجعة فيه بالمساواة بين الرجل والمرأة، وكذلك بالتنمية.

ويسعد وفد بلادي أن مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠، أثناء الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، أكد الصلات المعقدة بين السلام، والمساواة بين الجنسين، وضرورة مشاركة المرأة بالكامل في جميع الجهود الرامية إلى منع الصراعات وحسمها. وهذا الاعتراف بالمرأة بوصفها شريكا مساويا في منع الحروب يمكن أن يعتبر خطوة هامة جدا. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يجب الاضطلاع به بغية الاعتراف الكامل بدور المرأة في المحافظة على السلام وبناء السلام.

ويؤيد وفد بلادي إعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا، اللذين اعتمدا في أيار/مايو الماضي، حيث أنهما وثيقتان ثمينتان ينبغي تطبيقهما، وبخاصة عند تنفيذ تقرير الإبراهيمي، لكي نعزز فعاليتهما.

ومن الأساسي بصفة مطلقة أن تراعي المبادرات الرامية إلى حل الصراعات وتوطيد السلام شواغل المرأة، وخبراتها، ووجهة نظرها. ويأمل وفد بلادي أن تتمكن أجهزة الأمم المتحدة من إدماج هذه الشواغل والعمل على تعزيز الوعي المتزايد بقدرات النساء، ولا سيما النساء المتأثرات بالصراعات المسلحة، علاوة على قدرتهن على الإسهام في تعزيز المنظور المتعلق بنوع الجنس في جميع أنشطة بناء السلام. وينبغي للمرأة أن تشارك في آليات منع الصراع وحل الصراع بحيث توفر للبشر فائدة تتمثل في قدرتها على التوصل إلى توافق في الآراء، وحسم الصراعات، وبناء السلام. ولا يمكن أن تكون هناك مساواة ولا تنمية دون سلام وعدالة.

ويجدر بي هنا أن أذكر المجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن، الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة، المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين، بأن بلادي هدف لعدوان يشنه تحالف من القوات المسلحة لرواندا، وأوغندا، وبوروندي، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. وهذا الصراع، بما يصاحبه من عنف، ما زال يتسبب في تحركات ضخمة للاجئين والمشردين داخليا، أغلبيتهم العظمى من النساء والأطفال. وإحدى نتائج عمليات الخروج هذه الزيادة الكبيرة في فقر المدنيين. والنساء والأطفال هم الضحايا الأساسيون لهذه الحرب الظالمة التي لا معنى لها، والتي أنزلت بالغ الضرر بجميع جوانب الحياة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد تأثر قطاع التعليم بصفة خاصة. فالحرب تمنع كثيرا من أبناء الكونغو من متابعة برنامج تعليمي عادي. ومع ذلك، ثبت أنه بالنسبة لبلد نام كبلدنا يسمح التعليم المدرسي للمرأة بأن تحافظ على صحتها وصحة أسرها، وأن تنظم حملها، وأن تشارك في الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لبلدها. ولهذا، فإن حرمان المرأة من التعليم نوع من العنف ضدها.

وقد كانت النساء والأطفال موضع هجمات شنها على المدنيين الجيشان النظاميان لأوغندا ورواندا أثناء

أعمالهما البشعة ثلاث مرات ضد كيسانغاني بهدف الاستيلاء على الثروة الموجودة في باطن أرض هذه المنطقة – لا الذهب والماس فحسب، بل وقبل كل شيء النيوبيوم. ورغم الندرة الفائقة لوجود هذا المعدن في الأرض بصفة عامة، فإنه يوجد بكميات كبيرة نسبيا في المقاطعة الشرقية. ويستخدم في بعض السبائك لتقوية صقل الأسلحة وسفن الفضاء.

ولقد دمرت هذه الحرب كل جهود بلادي لإعادة بناء اقتصادها وإنعاشه، جهود يمكن أن تخلص النساء، بل وكل سكان الكونغو من الفقر الذي لا يوصف والذي يصيبهم. ويعيش اليوم ما يقرب من ٨٠ في المائة من سكان الكونغو في فقر مدقع.

والأسوأ من الفقر هو المعاملة السيئة، والمحطة، واللاإنسانية التي تتلقاها المرأة الكونغولية من العناصر المسلحة للبلدان المعتدية، مما يجعل هذه المعاملة السيئة وسيلة لشن الحرب. فقد ذبحت النساء، كما حدث في العام الماضي، أثناء الأسبوع من ١٥ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، في موينغا، حيث قام الجيش الوطني الرواندي، بمساعدة العناصر المسلحة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، بدفن النساء وهن على قيد الحياة بأمر من قائده كاسيريكا. وكانت جريمة أولئك النساء محاولة مقاومة الاغتصاب الجماعي الذي كان المعتدون يستعدون لارتكابه. وكان عقابهن استنزاف ممتلكاتهن، وكساء أجسادهن بالفلفل، الذي وضع بعد ذلك في جميع فتحات أجسادهن – عيونهن، وأفواههن،وأنوفهن، وآذانهن، وأعضائهن التناسلية – قبل إلقائهن في قبر جماعي.

وفضلا عن حادث موينغا، سجلت حالات كثيرة لانتهاك حقوق المرأة، وشجبت في أوراق بيضاء أصدرتها حكومة بلادي، وفي مختلف تقارير السيد غاريتون، المقرر الخاص لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأحدثها كشف عن حالات كثيرة من سجن المناضلات من أجل المساواة بين الجنسين، واغتصاب وضرب طالبات المدارس العليا بسبب طلبهن إثبات امتحاناتهن، واغتصاب السجينات.

وهذه الممارسات الإجرامية، والمتوحشة، واللاإنسانية للاغتصاب الجماعي تسببت كذلك في نشر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذه الآفة لم تعد مجرد مشكلة صحية في بلادي. فلعواقبها الوخيمة آثار مزعجة على التنمية في الوقت الراهن. ومرض الإيدز عقبة ضخمة في سبيل التقدم والتنمية الوطنية.

وقد قدر في نهاية عام ١٩٩٩ أن هناك ١ ١٠٠ ٠٠٠ من البالغين والأطفال من جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أصيبوا بهذا الفيروس القاتل. ويقدر عدد الأطفال الذين أصبحوا أيتاما بسبب هذا المرض ٨٠٠ ٠٠٠ طفل، منهم ٤٥٠ ٠٠٠ طفل لا يزالون على قيد الحياة. وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية – أي الجزء الذي تحتله قوات أوغندا – زاد انتشار مرض الإيدز في غضون عامين من ٤,٥ في المائة، المعدل الوطني، إلى ٢٢ في المائة. وبعبارة أخرى، زاد خمسة أضعاف. والكارثة التي تلوح في الأفق مرجعها الاتصالات الجنسية بالجنود الروانديين والأوغنديين، الذين ينتمون إلى بلدين يتسع فيهما انتشار هذا المرض.

وفضلا عن مرض الإيدز، يجدر بنا أن نشير هنا إلى عودة ظهور أمراض مثل الملاريا، التي تتسبب الآن في ٥٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة كل عام، الكثير منها لأطفال دون سن الخامسة. ويبلغ معدل وفيات الأمهات على الصعيد الوطني ١ ٨٣٨ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة، بالمقارنة بـ ٣ ٠٠٠ في المقاطعات المحتلة، وهذا معدل من أعلى المعدلات في العالم.

وفي ٩ حزيران/يونيه، أعلنت المنظمة الأمريكية غير الحكومية، وهي لجنة الإنقاذ الدولي، أن هناك ٠٠٠ ٧٠٠ ١ نسمة على الأقل، من السكان البالغ عددهم ٢٠ مليون نسمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية قد ماتوا منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ نتيجة للقتال وانهيار الهياكل الأساسية. وفي قرية موبا، كاتانغا، وحدها، توفي منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، ٤٧ في المائة من الأطفال الرضع الذين لم يبلغوا من العمر سنة واحدة. وفي جميع أنحاء هذه المنطقة، يهرب الناس من العنف ويلجأون إلى الغابات، حيث يموتون بسبب الملاريا بعد أن يجري إهمالهم إهمالا تاما.

وسيكون من المفيد للمجتمع الدولي أن يحصل على أرقام دقيقة لأعداد الموتى، بشكل مباشر أو غير مباشر في القتال الدائر في كل أنحاء إقليمنا الوطني، وأن يدرس أثر هذه الوفيات على الأسرة الكونغولية. لقد فقدت المرأة الكونغولية حياتها، وزوجها، وابنها، وبنتها، وأخاها، وأباها في هذه الحرب السخيفة، التي سمحت لمدة ثلاث سنوات حتى الآن لرواندا وبوروندي وأوغندا بإثارة غضب العالم كله دون عقاب.

من الواضح أن المرأة الكونغولية تشارك مشاركة مباشرة في تعزيز السلم في بلدها. وبحثها عن سلام يحقق تحرير المرأة ينبغي أن يؤيده جميع أعضاء مجلس الأمن، لأن استعادة السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستساعد المرأة الكونغولية على مواصلة كفاحها ضد الفقر وجميع أشكال العنف ضدها. ويجب على المجلس أن يساعدها في تحقيق هذا الهدف باستنكار حرب العدوان وإثناء كل البلدان المتورطة في الحرب ضد بلدي التي تلحق الهوان بالمرأة الكونغولية.

وبالنظر إلى أن المجلس طلب من حكومة بلدي والأطراف الأخرى إظهار التزامها بالسلام في الأسابيع المقبلة، فإنه ليس له الحق في أن ينسحب من عملية السلام؛ وإنما ينبغي له أن يعبئ الجهود من أجلها كما فعل على نحو طيب في كوسوفو، وفي تيمور الشرقية، ومؤخرا جدا في الأزمة في الشرق الأوسط. ولا يمكن لوفد بلدي أن يصدق بأي حال من الأحوال أن المجتمع الدولي سيقرر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر الانسحاب من البحث عن السلام في بلدي لأن مصالح قوية متنافرة لا ترغب في استعادته هناك. وإذا ما كان للمجتمع الدولي أن يفعل هذا فإنه سيكون متخليا عن الملايين من المواطنين الكونغوليين، رجالا ونساء، تاركا إياهم لمصيرهم المحزن ولمخططات الذين كانوا يُثنى عليهم حتى وقت قريب بأنهم نسل جديد من الزعماء في أفريقيا. إن التخلي عنا سيعني عدم مساعدة شعب يتعرض للخطر. ومن غير المتصور أن حكومات شعوب تدعي أنها منغمسة في الإنسانية وأنها تحترم حقوق الإنسان يمكن أن تنظر حتى في اتباع مسلك كهذا.

في الختام، دعوني أكرر التأكيد على ما ذكره وفد بلدي دائما لعالم كرس نفسه للسلام والعدالة. إن وفد بلدي يريد أن يتفهم العالم كله أن رجال ونساء وأطفال جمهورية الكونغو الديمقراطية قد ملوا حرب العدوان العقيمة والحمقاء. إن شعب بلدي يريد السلام ويسعى إليه. إنه يريد أن يعيش في جمهورية كونغو ديمقراطية قوية وموحدة، وتتمتع بسيادة وسلامة إقليمية كاملتين. وهو يريد أن يعيش في تفاهم مع شعوب الدول التسع التي تجاور بلدي.

إن حكومة بلدي منفتحة أمام أي اقتراح أو مبادرة ترمي إلى وضع نهاية سريعة للمذبحة الوحشية التي تجتاح منطقة البحيرات الكبرى كلها. وسواء تحقق هذا عن طريق اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، كما عدله القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، الذي طلب فيه مجلس الأمن أن تسحب أوغندا ورواندا، اللتان انتهكتا سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها، كل قواتها من أراضي جمهورية الكونغو

الديمقراطية دون أي مزيد من التأخير؛ أو عن طريق مفاوضات مباشرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المعتدية، أو عن طريق مفاوضات مباشرة بين الحكومة وأشقائنا الكونغوليين الذين اختاروا أن يحلوا خلافاقم بالعنف، فإن الشيء الرئيسي هو أنه ينبغي لنا أن نتمكن من العمل معا لتحقيق سلام دائم للمنطقة بأسرها. وسلام كهذا يمكن أن يضمنه المجتمع الدولي عن طريق مؤتمر دولي للتصدي للمشاكل الشائكة المتعلقة بالقانون والنظام في المنطقة وللنظر فيما هو ضروري لتحقيق السلام والتنمية المستدامة في كل أنحاء المنطقة، وذلك حتى يمكن القضاء على الأسباب المباشرة الكامنة وراء الكارثة التي تحيق بقارتنا دون الإقليمية قضاء نهائيا.

إن شعوب منطقتنا دون الإقليمية، بالنظر إلى تنوعها الاجتماعي والثقافي والعرقي الثري تستحق سلاما كهذا. وهي من حقها أن تنعم بالسلام، الذي دونه يكون أي أمل في الكرامة الإنسانية، وفي تقدم المرأة، وفي الرفاه والتنمية أملا عقيما ومعرضا للخطر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى بلدي وإليّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على إدارتكم هذا الاجتماع اليوم. إنني أعلم أنكم ستعودون، في الأيام القليلة القادمة، إلى بلدكم الدافئ والمشمس، ناميبيا، وأود أن أعرب عن التقدير لكم وأن أقول لكم أمام هذه الهيئة إنكم جعلتمونا نفخر بأننا شعب الجنوب الأفريقي، والأهم من ذلك بأننا أفريقيون. إن قيادتكم في الجمعية العامة وفي هذه الهيئة جعلتنا نواصل الإيمان بأن الأمور يمكن، بالفعل، أن تتحسن. وإنني أشكركم جدا على كل ما فعلتموه لنا خلال مدة زيارتكم لنيويورك.

في تعهدنا بالتعامل مع الصراعات بطريقة شاملة، بما في ذلك التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، يجب أن نعترف بأن الاستبعاد الواسع النطاق للمرأة من عملية صنع القرارات السياسية والاقتصادية يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام والأمن العالميين والمستدامين. بعبارة أخرى، وكما أوجز بطريقة واعية جدا في بيان بالغ البساطة والقوة في الإعلان الختامي لمؤتمر السلام للنساء البوروندبات المكون من جميع الأحزاب، والذي عقد في أروشا من ١٧ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠، فإن ”حقوق المرأة هي حقوق الإنسان“.

إن أهمية الإسهامات النشطة للمرأة في تحرير جنوب أفريقيا وأهميتها لمناقشة اليوم تتجاوز حدود جنوب أفريقيا، ومنطقتنا دون الإقليمية، بل حتى قارتنا. والحقيقة، بالنسبة لجنوب أفريقيا وبقيتنا في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لهذا الموضوع أهمية خاصة. إذا وضعت في الاعتبار الأدوار الحاسمة والأساسية التي قامت بها المرأة في عمليات نضالنا من أجل التحرر من الاستعمار، والفصل العنصري، والصراع والقهر. أولئك النساء، وأخريات كثيرات في أماكن أخرى في العالم أظهرن أن المرأة لها دور اجتماعي وسياسي واقتصادي لا غنى عنه تقوم به في تحقيق السلام والأمن المستدامين.

ولهذا السبب كرس رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، يوم ٩ آب/أغسطس من هذا العام، في احتفالاتنا بيومنا الوطني للمرأة، نصبا تذكاريا تحية للدور الذي قامت به المرأة في صياغة جنوب أفريقيا ديمقراطية غير عرقية غير جنسانية. وفي ذلك الاحتفال، أزاح الرئيس مبيكي الستار عن صور

لزعيمات متفانيات باسلات، مثل ليليان نغوي، وهيلين جوزيف، ورحيما موسى، وصوفيا دي بروين. وأولئك الزعيمات كن في طليعة النضال من أجل إقامة مجتمع عادل في جنوب أفريقيا. ونحن نعرب عن إشادة خاصة بهن لدورهن في قيادة حملات تحدي جماهيرية ضد تشريعات الفصل العنصري ولبطلات مجهولات عديدات لذلك النضال، الذي توّج في ١٩٥٦ بمسيرة قام بها عشرات الآلاف من النساء إلى بريتوريا. وبفضل الأمثلة الإيجابية وإسهامات زعيمات رائدات مثل أولئك، تلتزم جنوب أفريقيا اليوم بتحقيق ودعم المشاركة والتمثيل المتساويين للمرأة في برلماننا وحكومتنا، اللذين وصلت نسبتهما الآن إلى حوالي ٣٠ في المائة.

حقيقة أنه في صراعات اليوم، المدنيون - والنساء والأطفال على وجه الخصوص - هم الذين يتحملون عبء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. إلا أن هناك بعدا آخر، ومن الضروري أن نتجاوز النهج المحدود لتصوير المرأة بأنها فقط ضحية الصراعات.

وبالنسبة لكل المجتمعات في عالمنا هذا، ومن باب أولى المجتمعات التي تعاني من الصراعات، تضطلع المرأة بدور أساسي في استدامة كل من الأسرة والمجتمع بشكل أعم. وفي العديد من البلدان النامية، تتمزق أوصال مجتمعاتنا تحت الثقل المشترك للصراعات التي لا تبقي ولاتذر، والفقر، والأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والسل، والملاريا، والتحضر الجماعي، وإعادة الهيكلة الاقتصادية والآثار الأخرى للعولمة. وتكون المرأة العاملة في الغالب هي التي يتعين عليها بدون أي مبالغة أن تضع الخبز على المائدة وأن تحقق تماسك الأسر.

وفي ضوء الدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجتمعاتنا، يكون من الصواب أخلاقيا ومن المنطقي أن تعامل مسألة الإعمال الكامل للحقوق السياسية والاقتصادية المتساوية للمرأة كمكون أساسي لنهجنا الجماعي لمنع الصراعات وحسمها.

وفي أفريقيا، حيث توجد بالفعل دلالات على أن هناك نهضة سياسية واقتصادية، من الواضح أن المرأة اضطلعت، وينبغي لها أن تضطلع، وستواصل الاضطلاع بدور كامل في نهضة قارتنا. وبالتالي، فإن أي شئ دون ذلك سينم عن قصر نظر، وبالرغم من أفضل نوايانا، فإن التزامنا الجماعي بمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات لن يفضي إلى أي شئ ما لم تعط المرأة دورا متساويا مع الرجل.

وفي هذا الصدد، قالت السيدة نكوسازانا دلاميني - زوما، وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، في خطابها أمام الجمعية العامة بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ما يلي:

> ”لقد استند مؤسسو الأمم المتحدة في إعدادهم للميثاق إلى التأكيد على كرامة الإنسان وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة وهدف العمل على تحقيق مستويات اجتماعية أفضل“.(A/55/PV.13، الصفحة ١٤)

> ”ولا تزال المساواة بين المرأة والرجل موضوعا يثير اهتماما كبيرا. وكل ما نستطيع أن نفعله هو النظر في أرجاء هذه القاعة لكي ندرك مدى بعدنا عن تحقيق رؤيا أعضاء الأمم المتحدة المؤسسين. وثانيا فإن تأنيث الفقر مشكلة كبيرة. وتهميش المرأة في بلدانها وفي المحافل المتعددة الأطراف على حد سواء، يعني أن بلداننا ومنظماتنا، بما فيها الأمم المتحدة، تعمل بنصف القدرة وتحرم من الصفات الفريدة والطاقات والإبداعات التي يمكن للمرأة أن تأتي بها“. (المرجع نفسه، الصفحة ١٥)

لقد وافقنا جميعا، بالفعل على أن الأسباب الجذرية للصراعات تكمن في الفقر، والأمراض، والافتقار إلى التعليم، والافتقار إلى الحقوق الإنسانية والسياسية، والافتقار إلى الفرص الاقتصادية والعدالة. وينبغي لنا الآن أن نوافق بالمثل على أنه لا يمكننا معالجة هذه المشاكل معالجة كافية إذا استبعدنا أكثر من نصف البشرية من التمتع بهذه الحقوق. كما أنه لا يمكننا أن نفعل ذلك لو واصلنا منع المرأة من المشاركة في عملية إيجاد الحلول وتنفيذها.

وكحد أدنى نقترح بأنه يتعين علينا أن نولي اهتماما خاصا بما للصراعات المسلحة من أثر على حقوق النساء والبنات، وأن نشجع وننفذ وضع استراتيجيات محددة لحماية ومساعدة النساء والبنات في الصراعات المسلحة. وعلينا أيضا أن نشجع الاستراتيجيات التي تحقق أقصى حد لمشاركة المرأة في الجهود المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى منع الصراعات وإدارتها وفي المبادرات المتعلقة بحسمها. وينبغي للأمم المتحدة أن تصبح مثالا يحتذى وذلك بالتأكد من أن تتمثل المرأة تمثيلا كافيا على كل مستويات صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لنا أن نشجع وندعم مشاركة المرأة في مبادرات شاملة لبناء السلام بعد انتهاء الصراعات، تشمل مجالات من قبيل الإصلاحات الانتخابية والدستورية والقانونية والقضائية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول أن وفد بلادي يأمل في أن تؤدي المناقشة الجارية اليوم في مجلس الأمن إلى تعزيز الجهود المبذولة حاليا في منظومة الأمم المتحدة، بما يشمل الجمعية العامة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل تحسين وضع المرأة عالميا.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن خالص شكره لرئاسة المجلس هذا الشهر لوضعها قضية المرأة والسلام والأمن على جدول أعمالنا. ونرحب أيضا بالنهج المتسم بالشفافية والمشاركة العامة الذي انتهجته الرئاسة هذا الشهر في ترتيب مناقشة اليوم. ويجدر الترحيب أيضا بالاستخدام الإبداعي لصيغة آريا لإجراء مشاورات أمس بين أعضاء المجلس والأطراف العاملة من غير الدول من المنظمات الدولية لحقوق المرأة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان نظرا لأنه يقدم الكثير لمداولاتنا وقراراتنا.

وهذا دليل إضافي على الاتجاه الإيجابي نحو اعتماد أساليب عمل وإجراءات أكثر انفتاحا في مجلس الأمن. فذلك أمر نقدره حق التقدير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الوفد النامي وإليّ.

المتكلمة التالية هي ممثلة ليختنشتاين. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانها.

السيدة فريتشي (ليختنشتاين) (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولحكومة ناميبيا عن امتنان وفد بلادي وارتياحه لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم حول المرأة والسلام والأمن. لقد قمتم بالإضافة إلى ذلك باختيار يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وهو عيد الأمم المتحدة، لإجراء هذه المناقشة، وبذلك فإنكم تؤكدون التزام مجلس الأمن بإيلاء اهتمام خاص بدور المرأة في مجالات الدبلوماسية الوقائية، والصراعات المسلحة، وحفظ السلام، وبناء السلام.

وأود أيضا أن أشكر أنجيلا كينغ ونيولين هايزر على بيانيهما الشاحذين للفكر وعلى الاقتراحات التي وردت في هذين البيانين.

لقد تطورت مشاركة الأمم المتحدة في مجال عمليات السلام من مجرد حفظ السلام بمعناه التقليدي إلى عمليات

دعم السلام المتعددة الأبعاد. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاعتبارات المتعلقة بقضايا الجنسين في عمليات السلام لم تعالج معالجة كافية. ومن الضروري أن يكون هناك تفهم كامل لما للصراعات المسلحة من أثر على النساء والبنات حتى يمكن النهوض بالسلم والأمن الدوليين وصونهما بشكل فعال. وتشكل النساء والأطفال عددا غير متناسب من المدنيين المتضررين من الصراعات المسلحة. وتقدر نسبة المشردين داخليا واللاجئين من النساء والبنات بنحو ٨٠ في المائة. وخلال الصراعات المسلحة، تتعرض النساء والبنات للتهديد بالاغتصاب والاستغلال الجنسي والاتجار الجنسي والإذلال الجنسي. وكل وضع له مخاطره سواء كان في الداخل لدى الفرار أو في المخيمات بالنسبة للمشردين. وللعنف الجنسي آثار مدمرة على حياة النساء والأطفال، تتراوح بين الإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الممارسة الجنسية وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وبين التعرض للإذلال والصدمات النفسية.

لذلك، ينبغي أن تشمل المساعدة الإنسانية التي تقدم في الصراعات المسلحة خدمات في الصحة النفسية والصحة الإنجابية، وأن يدرب العاملون في مجال الإغاثة على الاستجابة لاحتياجات ضحايا العنف الجنسي. ويرحب وفد بلادي بوضع نظم للإبلاغ عن العنف الجنسي وعن حالات الانتهاك والاستغلال والاتجار بالنساء والبنات بين السكان العسكريين والمدنيين، يتبعها إنشاء آليات رصد للعاملين في مجال حفظ السلام. وفي رأينا أيضا أنه من الضروري إنشاء آليات تأديبية وإشرافية في جميع بعثات دعم السلام.

وينبغي أن يفي العاملون في مجال حفظ السلام بأعلى معايير السلوك. ويجب أن يكون تدريبهم في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني على الصعيد الدولي، بما في ذلك التدريب على معالجة قضايا الجنسين، وإعلامهم بمسؤوليتهم تجاه المجتمعات المدنية جزءا لا يتجزأ من عملية إعدادهم لهذا العمل. إننا جميعا نعلم أنه حدثت انتهاكات ضد النساء والأطفال كان مرتكبوها من العاملين التابعين للأمم المتحدة. ولابد من التحقيق في هذه الجرائم ومعاقبة مرتكبيها.

ويشكل الإذن بارتكاب العنف الجنسي، أو ارتكابه فعلا، خلال الصراع المسلح انتهاكا للقانون الدولي. وتشكل هذه الانتهاكات جريمة ضد الإنسانية في حالة حدوثها على نطاق واسع أو اتخاذها سياسة عامة. وقد وضعت المحكمتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا سوابق تاريخية لذلك. فقد أصدرت هاتان المحكمتان لأول مرة في التاريخ عقوبات على ارتكاب العنف الجنسي في خلال الحرب الأهلية وصنفتا الاغتصاب عملا من أعمال الإبادة الجماعية. ومن دواعي ارتياح وفدي الشديد أن من شأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية توفير الحماية لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والبنت وتعزيز هذه الحقوق. ويتناول النظام الأساسي أيضا توفير التوجيه لضحايا جرائم الحرب فيما يتعلق بالصدمات النفسية، وتأهيلهم، وتعويضهم، ويدعو لمراعاة نوع الجنس في الإجراءات القضائية ومناسبتها للأطفال.

وعلى الرغم من تزايد التسليم بمساهمة المرأة في بناء السلام وإقرار السلام وتسوية الصراعات، ما فتئ الدور الذي تؤديه المرأة في الدبلوماسية الوقائية محدودا للغاية. وتدعو خطة العمل الاستراتيجية التي وضعها الأمين العام (A/49/587) إلى زيادة مشاركة المرأة على صعد صنع القرار في عمليات حل الصراعات وإقرار السلام. ويشدد إعلان ومنهاج عمل بيجين على ضرورة زيادة مشاركة المرأة على صعد صنع القرار في تسوية الصراعات. وتشجع الوثيقة الختامية بيجين + خمسة، في جملة أمور، على إشراك المرأة في صنع القرارات على جميع الصعد وتحقيق التوازن بين الجنسين في توظيف النساء والرجال، مع المراعاة الكاملة لمبدأ التوزيع

الجغرافي العادل، بما في ذلك الانتداب لمهام المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين والقيام بالمساعي الحميدة نيابة عن الأمين العام، وذلك في المسائل المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام وفي الأنشطة التنفيذية. وبدأت السفيرات لدى الأمم المتحدة في التصدي لهذه المشكلة في عام ١٩٩٦ بوضع قائمة بالمرشحات واستكمالها، ونعتزم مواصلة بذل جهودنا لتعزيز دور المرأة في الدبلوماسية الوقائية بدرجة كبيرة.

وفي هذا السياق، يرحب وفدي بإعلان ويندهوك الصادر في الذكرى العاشرة لإنشاء فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، الذي يقترح إنشاء مجلس استشاري ضمن نطاق إدارة عمليات حفظ السلام لكفالة إيلاء العناية الواجبة لإعداد قاعدة بيانات شاملة فضلا عن القوائم الحالية للمرشحات. ويرى وفدي علاوة على ذلك أنه يلزم إدماج المسائل الجنسانية في الإجراءات التي ستتمخض عنها هذه المناقشات، وإدماجها أيضا بصفة خاصة في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي الذي ينقصه فصل عن مراعاة نوع الجنس.

ويجب أن تستند جميع المحاولات التي تبذل من أجل التحول الديمقراطي وإقرار السلام إلى قيم أساسية من بينها مبادئ المساواة بين الجنسين. ويتعين لذلك أن تصبح المرأة مشاركة في جميع العمليات المتعلقة بالسلام وفي كل مرحلة من مراحل هذه العمليات. وتشكل مناقشات اليوم خطوة عملية صوب تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة ليختنشتاين على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى ناميبيا.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل سنغافورة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): قليل من القادة يا سيدي الرئيس هم الذين أتيح لهم الشرف والامتياز اللذان تنطوي عليهما رئاسة كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن في عام واحد. فأنتم تنتمون لعصبة قليلة متميزة. وأثق بأن ما تتمتعون به من خبرات فريدة بشؤون كلا هذين الجهازين من أجهزة الأمم المتحدة ستؤدي إلى درجة غير معتادة في إنتاجية المجلس لهذا الشهر.

ويتجلى في قرار ناميبيا بإدراج مسألة دور المرأة في السلام والأمن في جدول أعمال المجلس إدراك ناميبيا الحاد لتأثير المسائل المتعلقة بالسلام والأمن على المرأة. ومن دواعي سرورنا بنفس الدرجة أن هذه المناقشة لن تقتصر على بُعد واحد. فهي لن تكتفي بإظهار دور النساء التقليدي بوصفهن ضحايا للحروب، وإنما ستُظهر أيضا الدور الذي اضطلعن به في الآونة الأخيرة بوصفهن من المنتصرات الرئيسيات في العديد من عمليات السلام. فقد تغيّر دور المرأة تغيرا ملحوظا خلال القرن العشرين، وينبغي أن يعترف المجلس بذلك.

ومن الواضح أن عدد الرجال الذين قضوا نحبهم في الصراع المسلح على مر التاريخ البشري يفوق عدد النساء. ولكن النساء عانين أيضا من وجوه لا تُحصى. فالأمهات يحزن لفقد أبنائهن في المعارك؛ وكذلك تحزن الزوجات لفقد أزواجهن. وشهدنا هذا مؤخرا في البوسنة حين فُصل الرجال عن النساء ثم قُتلوا بوحشية.

وعانت المرأة أيضا معاناة أكثر مباشرة. فقد كانت المرأة في الصراعات المسلحة على مر العصور ضحية للأذى الجسماني المباشر والفوري الذي يتراوح بين الاغتصاب والبغاء القسري والاستعباد الجنسي والحمل القسري والاختطاف وحتى القتل. وتشكل النساء أيضا أغلبية جماعات اللاجئين والمشردين داخليا التي تنجم عن نشوب

الصراعات. وتلقي العواقب المترتبة على الانتهاكات الجنسية وفقدان أفراد الأسر الذكور والطرد من المساكن أعباء لا يمكن تقديرها على كاهل المرأة، وقد تدوم هذه الأعباء عدة سنين بعد انتهاء الصراع.

ومن الواضح أنه لا بد من وضع حد لهذه الممارسات الهمجية. ومن أعظم مساهمات القرن العشرين تحديد المعايير التي تنظم الصراعات المسلحة بوضوح غير أنه كما لاحظت لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخرا:

”إن تعرض المرأة لهذا العدد الكبير من عواقب الصراعات المسلحة لا يُعزى إلى أي قصور في القواعد الموضوعة لحمايتها، بل يرجع إلى عدم احترام القوانين. فالقانون الإنساني الدولي يمنح المرأة حقوقا واسعة النطاق. وتوفر أكثر من ٥٦٠ مادة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧ الحماية للنساء والرجال على السواء، في حالة كونهم مدنيين، وأيضا كمقاتلين في حالة وقوعهم في أيدي الأعداء. ومن هذه المواد ما يزيد عن ٤٠ مادة تهم المرأة على وجه التحديد“.

وتتمثل المأساة التي نواجهها اليوم في أن هذه المعايير وضعت على افتراض أن الصراع المسلح سيقع بين جيشين متسمين بجودة التدريب وجودة الانضباط، يمكن تلقينهما قواعد الحرب. غير أن كثيرا من المتحاربين اليوم للأسف صغار السن يفتقرون إلى أولويات التعليم الأساسية. وقد اقتبسنا ما يلي من كلمة لنا أمام المجلس في نيسان/أبريل من هذا العام من كتيب نشرته لجنة الصليب الأحمر الدولية بعنوان ”القانون الإنساني الدولي: إجابات على أسئلتكم“:

”... وكثيرا ما أدى عدم الانضباط لدى المتحاربين، وتسليح السكان المدنيين عندما تغمر الأسلحة الإقليم، وزوال الفارق بدرجة متزايدة بين المتحاربين وغير المتحاربين، إلى أن تتخذ المواجهات طابعا بالغ الوحشية، لا يكاد يكون فيه موضع لأحكام القانون.“

ومن الوجهة الواقعية، ليس في وسعنا أن نفعل الكثير في هذه المرحلة لمحاولة تثقيف هؤلاء المتحاربين بشأن قواعد الحرب المتحضرة. والحل الوحيد هو أن يبدي المجتمع الدولي ردود فعال قوية عندما تقع تجاوزات خطيرة. وهذا الموضوع أكبر من أن يغطى في هذه المناقشة. لكن من دواعي سرورنا أن مؤتمر قمة مجلس الأمن أيد تقرير الإبراهيمي بوجه عام. وإذا ما استطاع المجلس الآن أن يُتبع أقواله بالأفعال التي تناظرها، سيفيد من ذلك جميع ضحايا الصراع المسلح، نساء ورجال وأطفال على السواء، إفادة عظيمة.

وينبغي أن يتجلى تصميم المجتمع الدولي على التصدي لمسألة الإفلات من العقاب في سرعة تقديمه منتهكي المعايير المتعارف عليها عالميا للعدالة وبشكل فعال. والواقع أن عقوبة الإعدام تمثل ردا قضائيا مناسبا ورادعا رئيسيا لمنع العودة إلى ارتكاب تلك الأمور. وقد فعلت المحكمتان الجنائيتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، اللتان أنشأهما المجلس ردا على الانتهاكات واسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي، خيرا كثيرا. ومن دواعي الأسف أن الكثيرين من كبار مرتكبي هذه الجرائم ما زالوا مطلقي السراح. بل إن كثيرين منهم لم توجه إليهم الاتهامات. ويلزم لكي توفر العدالة أي نوع من الردع على الإطلاق أن تُرى عجلاتها منطلقة بسرعة أكبر مما هي عليه الآن.

وقد كان من التغييرات الكبرى التي ميزت النصف الثاني من القرن العشرين عن الأزمنة السابقة التسليم بأن في وسع المرأة أن تؤدي دورا فعالا في إنهاء الصراع أو حله.

وقد عبرتم عن ذلك بصورة جيدة، سيدي الرئيس، عندما خاطبتم حشدا اجتمع بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في ٨ آذار/مارس من هذا العام فقلتم:

”إن النساء يعرفن معرفة شخصية ما تثيره الحروب وسفك الدماء من رعب يواجهنه يوميا في مناطق الصراع، ولكنهن يعرفن أيضا الشروط التي ينبغي تلبيتها لضمان أن يكون السلام في بلداهن مستداما ومنصفا وعادلا. والنساء والأطفال هم أول ضحايا الصراعات. فلا عجب إذن، أن تتحد النساء من أجل إنهاء الصراعات التي تقضي على حياة أحبائهن، فضلا عن مجتمعاهن؟ إن النساء تمثلن نصف أي مجتمع. ألسن إذن يمثلن نصف الحل لأي تسوية؟“ (GA/SM/157)

وينبغي أن نشيد بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على إبرازه الإسهامات الملموسة التي قدمتها المرأة لتحقيق السلام وتوطيده على السواء. ونشيد في هذا الصدد أيضا بكل من السيدة نيولين هيزر والسيدة أنجيلا كينغ على البيانين الرائعين اللذين أدليتا بهما صباح اليوم. كما أوصى بأن نقرأ بإمعان نشرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المعنونة ”المرأة على طاولة المفاوضات: تفعل فعلها“. فقد أحسنت النشرة التقاط أمثلة عديدة لإنجازات النساء في جميع أنحاء العالم في مجال تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق السلام والاستقرار. وسأستشهد ببعض الأمثلة منها.

في جنوب أفريقيا، شكلت النساء تحالفا نسائيا وطنيا قويا جمع كل التوجهات العنصرية والاجتماعية والسياسية، أسهم بقدر لا يستهان به في نجاح جنوب أفريقيا في إقامة حكم ديمقراطي حاليا. وفي أيرلندا الشمالية، نجح أيضا تحالف نسائي آخر، هو تحالف نساء أيرلندا الشمالية، الذي اجتذبت إلى عضويته نساء من الطائفتين الكاثوليكية والبروتستانتية على السواء، في إثارة الوعي بين القواعد الجماهيرية والحصول على مقعد على طاولة مفاوضات السلام. وفي غواتيمالا، فإن سماع أصوات النساء وبروزها في عملية السلام تحققا أيضا من خلال تحالف نسائي جامع لكل الأحزاب وشامل لجميع القطاعات. وقد أثمرت جهود شقيقاهن في جورجيا وفلسطين وكمبوديا، عن نتائج إيجابية، مع ما يعانينه من صعوبات في أغلب الأحيان وحتى مع وجود بيئة عدائية. وقد شاهدنا صباح اليوم عرضا بالفيديو لصلابة عزم النساء في بوروندي وفي غيرها من البلدان في جهودهن المبذولة للمشاركة في تحقيق التسوية السلمية. وينبغي أن تكون شجاعتهن مثالا نحتذيه جميعا.

وبعد أن امتدحت إسهامات النساء في تحقيق السلام، آمل أن تغفروا لي الإشارة إلى ملاحظة غير لائقة سياسيا بعض الشيء. فصحيح أن المرأة قد سعت دائما إلى السلام. إلا أنه صحيح أيضا أن المرأة قد أظهرت في بعض المناسبات ميلا مماثلا لتشجيع الانتهاك لحقوق الإنسان. وعندما لم تكن المرأة تحتل مناصب قيادية، أيدت أحيانا من موقعها كزوجة، الأعمال الشريرة التي ارتكبها أزواجهن وشاركت فيها. ونظرا لأن بعض الحضور هنا قد تحيرهم هذه التعليقات، فاسمحوا لي أن أوضح أننا في جنوب شرقي آسيا لدينا تجربة مباشرة في هذا الصدد، إذ أن بعض زوجات زعماء الخمير الحمر أظهرت وحشية لا تقل عن وحشية أزواجهن أثناء عمليات الإبادة الجماعية في كمبوديا. ومن المؤكد أن ليدي ماكبث ما لم تكن استثناء وحيدا في هذا الصدد. وربما كان علينا، ونحن نتأمل في هذه المسألة، أن نسلم بأنه لا الرذيلة ولا الفضيلة تمارسان على أساس نوع الجنس، كما أنهما لا تقتصران على الشباب أو المسنين.

وعلينا، من ثم، أن نكون أمناء وواقعيين ونحن ننظر في كيفية تسخير إمكانيات المرأة على نحو أفضل للقيام بدورها في تعزيز السلم والأمن. والنساء لم يسعين في جميع

الحالات إلى السلام. فقد سعى بعضهن إلى الحرب. ونحن نشاهد ذلك على شاشة سي إن إن أحيانا. ولكي نصنع سلما وأمنا حقيقيين، يجب أن نكسب التزام الرجال والنساء جميعا بتعزيز السلام.

وفي اعتقادنا أن الطريقة المؤكدة لتنمية السلام واستدامته تتمثل في أن يصبح لكل المواطنين في المجتمع مصلحة في تحقيق السلام. ولهذا السبب لا يمكن فصل قضايا التنمية عن قضية السلام. فالذين يعيشون في فقر مدقع، كما هو حال الكثيرين، ليس لهم مصلحة مباشرة في السعي من أجل السلام إذا عجز السلام عن انتشالهم من هوة الفقر. وتتزايد مغريات السلب والنهب، والاغتصاب والقتل حدة عندما لا يكون لدى المرء شيء يخسره. ولكن السكان الذين يؤمنون بغد أفضل يكونون أكثر ميلا للسعي من أجل السلام. ولذلك يجب النظر إلى السلم والتنمية كوجهين لنفس العملة. وبمقدور النساء والرجال القيام معا بدور متساو في الأهمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سنغافورة على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى وفدي.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية، أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة العلنية اليوم بشأن مسألة هامة تشغلنا جميعا. ويسعدنا على الأخص أن نراكم، وأنتم وزير خارجية بلد عظيم هو ناميبيا، تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن بعد مضي بضعة أسابيع فحسب على انعقاد مؤتمر قمة الألفية الذي يدين بنجاحه لمهارتكم الدبلوماسية وخصالكم الحقيقية التي يتسم بها المناضل في سبيل الحرية.

إننا نشارك جميعا في القلق إزاء محنة النساء في الصراعات المسلحة. وهو موضوع لم يحظ باهتمام كاف من جانب المجتمع الدولي. ولهذا، فإننا ننظر إلى المبادرة الحالية على أنها فرصة هامة للتأمل في المسائل المتعلقة بحماية المرأة في حالات الصراع، ودورها في تسوية الصراعات، واتقائها وفي بناء السلام.

إن المسائل التي طرحت في ورقة المعلومات الأساسية التي عممها السفير أنجابا والعناصر المقترح إدراجها في مشروع القرار المتعلق بموضوع المرأة والسلام والأمن – الذي سينظر فيه المجلس بعد ظهر اليوم وهو تغيير يسعدنا في أساليب العمل – هي مسائل وعناصر ذات أهمية بالغة بالنسبة لهذا الموضوع. إلا أن النظر فيها بالتفصيل وتنفيذها لا يمكن اعتبارهما مسؤولية خالصة تقع على عاتق مجلس الأمن. فالمجلس يمكنه أن يركز على بعض الجوانب التي تدخل في مجال اختصاصه. والواقع أن معظم المسائل التي تغطيها ورقة المعلومات الأساسية تناقش حاليا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من هيئات الجمعية العامة ذات الصلة. ولذلك، بدلا من ازدواجية جهودنا، علينا أن نركز اهتمامنا على تعزيز الآليات القائمة. ولكل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة مجال محدد للمسؤوليات المنوطة به ينبغي أن يحترم.

تولى الرئاسة السيد أنجابا.

ونحن نعلم جميعا أن إعلان ومنهاج عمل بيجين يتضمنان توصيات شاملة تتعلق بالمرأة والصراع المسلح. ومما يؤسف له أن الحماس أقل تجاه ضمان تنفيذ الأحكام ذات الصلة من إعلان بيجين. وهناك حاجة لكفالة تنفيذ هذه الأحكام على نحو فعال وفي أقرب وقت. وليس من الحكمة لشيء أن نبدأ العملية من جديد في محفل ليس لديه الولاية التي تمكنه من معالجة جميع المسائل المتصلة بها بطريقة شاملة.

وبعد قولي هذا، يلاحظ وفدي مع القلق أن عدد الصراعات قد تزايد أضعافا مضاعفة أثناء العقد الماضي. وكذلك تزايد الدمار الذي لحق بالسكان المدنيين في جميع

أنحاء العالم، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين. وفي السنوات الأخيرة أبرزت بعض تقارير الأمم المتحدة معاناة النساء والأطفال في الصراعات المسلحة. وتعد هذه القائمة التي تحوي انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إهانة للإنسانية.

لقد اتخذ العنف ضد المرأة أشكالا وصورا شتى بما في ذلك الرق الجنسي والاغتصاب والاغتصاب المنهجي والعنف الجنسي والحمل القسري. إن حالات التشريد التي يزيد من تفاقمها فقد الديار والممتلكات والفقر والتفكك الأسري والانفصال وغير ذلك من نتائج الصراع المسلح، تؤثر تأثيرا شديدا على السكان المستهدفين، لا سيما النساء والأطفال. كما تختطف البنات أو يجندن، انتهاكا للقانون الدولي، في حالات الصراع المسلح ويستخدمن كمقاتلات أو رقاق جنس أو خادمات في المترل. وينبغي تنفيذ التوصيات الواردة في مختلف التقارير بشأن العنف ضد النساء والأطفال للتخفيف من محنتهم في حالات الصراع.

تؤكد المادة ٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن:

”الناس جميعا سواء أمام القانون وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دون تمييز“ قرار الجمعية العامة (٢١٧ ألف (د-٣)). وتؤكد الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٥٥ من الميثاق على أن يشيع في العالم

”احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين“.

واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خطوة كبيرة نحو حماية حقوق المرأة ضد جميع أشكال العنف.

ولسوء الطالع يتعرض المدنيون لمعاناة جمة على الرغم من وجود صكوك قانونية دولية شاملة. إن انتهاكات حقوق المرأة في حالات الصراع هي في الواقع انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية ولمبادئ القانون الإنساني الدولي. ولا بد أن تكفل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة احترام هذه الصكوك الدولية عن طريق العمليات الحكومية الدولية. ولا يمكن أن يخضع هذا لأية معايير دولية متصورة.

ومن سوء الطالع أن الاغتصاب يستعمل كسلاح تكتيكي في الحرب لإذلال العدو المتصور وإضعاف روحه المعنوية. وهذا السلاح البشع يستخدم لإرهاب السكان أو لإرغام المدنيين على الفرار، كما حدث مؤخرا في إقليم يوغسلافيا السابقة، خاصة في البوسنة والهرسك، وفي كرواتيا ومنطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا. وحتى اليوم يستخدم الاغتصاب كسلاح حرب ضد النساء والبنات البريئات في جامو وكشمير، حيث يكافح الناس من أجل حقهم في تقرير المصير. وقد وضعت هيئة العفو الدولية قائمة بهذه الأحداث في جامو وكشمير وأبرزت أن:

”الاغتصاب وسوء معاملة النساء عادة ما يبلغ عنهما أثناء العمليات المضادة لأعمال العصيان“.

وفي أفغانستان ما زال تردد المجتمع الدولي في التدخل في عملية تعمير البلاد وإنعاشها يؤدي إلى زيادة معاناة السكان المدنيين وخاصة النساء والفتيات، ويبدو أن هناك تحيزا ثقافيا عندما يتعلق الأمر بتناول المشاكل والمسائل المتصلة بجموع النساء في أفغانستان. وبدلا من تلبية الاحتياجات الإنسانية الحقيقية للمرأة تفرض الجزاءات على شعب أفغانستان مما زاد من تفاقم معاناته.

لا يمكننا أيضا أن نتجاهل محنة المرأة الفلسطينية ومعاناتها وهي ترى أبناءها يقتلون أمام ناظريها ليس

لارتكابهم أية جريمة ولكن لأنهم يرفعون أصواتهم مطالبين بالحرية والعدالة وبحقهم في تقرير المصير.

ينبغي أيضا إعادة النظر في الجزاءات المفروضة على بلدان أخرى لتخفيف معاناة السكان المدنيين، لا سيما معاناة النساء والأطفال. ويلاحظ أن ورقة المعلومات بشأن المرأة والسلم والأمن ومشروع القرار المقترح لا يقولان شيئا عن الجزاءات وأثرها على النساء والأطفال، ولذلك يجب إيلاء الاهتمام الواجب لهذا الجانب الهام من المناقشة.

يذكر أيضا على نطاق واسع أن الفقر والجوع والحرمان في حالات الصراع قد ترغم النساء والفتيات على احتراف البغاء وترغمهن على تقديم الجنس مقابل الغذاء أو المأوى أو العمل الآمن في مختلف مناطق الحرب. وهذا الجانب لم يظهر في ورقة المعلومات التي ينظر فيها المجلس اليوم.

وينبغي أن يكرس تركيز المجتمع الدولي، بالتساوي على القضاء على الفقر وعلى التنمية وحسم الصراعات ومنع الصراعات حتى لا يسمح من الوهلة الأولى بارتكاب الجرائم من أي شكل أو نوع ضد أي فئة من فئات المجتمع سواء من الرجال أو من النساء. ويضع الميثاق التزاما واضحا على مجلس الأمن لدعم قضية السلم والأمن الدوليين. ولا يمكن أن يكون هناك وجهتا نظر بشأن حقيقة أن الوقاية خير من العلاج. لهذا يتعين على المجلس أن يعمل على علاج الداء ذاته بدلا من معالجة الأعراض فيما بعد، مع ما يترتب على ذلك من تكلفة عالية فيما يتعلق بانتشار الموت والدمار. وللوفاء بالالتزامات التي حددها الميثاق يجب على مجلس الأمن ألا يكفل الرد السريع الفعال في حالات الأزمات فحسب بغض النظر عن مواقعها الجغرافية، ولكن أيضا أن يتجنب الانتقائية في تنفيذ قراراته وتطبيق معايير مختلفة على الصراعات في أنحاء مختلفة من العالم.

في الختام أود أن أؤكد من جديد أن باكستان ما فتئت تلتزم بالسلام والرخاء والتقدم وتنمية الشعوب في كل بقاع العالم. وسنواصل تقديم الدعم والتعاون دون تردد لتحقيق هذه الأهداف، لا سيما التخفيف من معاناة النساء والأطفال في الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

أخيرا لم أر حاجة إلى تناول دور المرأة في بلدي، فقد أنجبنا رئيسات حكومات وقائدات أحزاب معارضة، ولدينا أيضا زعيمات منتخبات وطبيبات وأساتذة في الجامعات وعالمات وأديبات ومحررات في الجرائد ودبلوماسيات، ولاستجلاء هذه الحقيقة يكفي المرء أن ينظر هنا فقط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وزير خارجية بلدي وإلى الوفد الناميبي.

المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكاساكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): المجتمع الدولي، بعد أن عانى من تكرار انفجارات الصراع الإقليمي منذ نهاية الحرب الباردة، أصبح مدركا للحاجة إلى معالجة القضايا الرئيسية المتصلة بالصراعات، مثل حماية المدنيين الأبرياء في الصراع المسلح ومنع الصراعات وتسويتها، من منظور أوسع وعلى نحو أكثر شمولا، بغية وضع حد لمحنة الصراعات المسلحة في القرن الجديد. وفي هذا السياق، مثلا، أحرز تقدم ملحوظ في ميدان حماية الأطفال أثناء الصراعات وبعدها من خلال الجهود المبذولة للتركيز على هذه المسألة.

ومن هذا المنظور فإن اليابان تشارك في الرأي القائل بوجوب مراعاة المنظور الجنساني، ووجوب إجراء المزيد من المناقشة لقضايا مثل حماية النساء في الصراع المسلح

ومشاركتهن في صنع السلام وحفظه وبنائه إذا ما أريد إحراز تقدم في هذا المجال.

ولذا فإني أود أن أحييكم أحر تحية، سيدي الرئيس، على مبادرتكم الواعية بعقد هذه المناقشة. ويشيد وفدي أيضا بالسيدة أنجيلا كينغ، المستشارة الخاصة المعنية بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة، والسيد نولين هيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على جهودهما في هذا الشأن.

لقد أكد المجتمع الدولي من جديد، في هذه السنة، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المسماة بيجين + ٥، التزامه القوي بمراعاة منظور نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية في كل مجال من مجالات السعي الإنساني. ومن ضمن الجهود المبذولة لمتابعة ذلك الالتزام، تأتي هذه المناقشة في مجلس الأمن في وقت مناسب بوجه خاص وتكتسب مغزى خاصا، لأن موضوع الصراع هو الأبلغ أهمية من بين المواضيع التي يتعين علينا أن نعالجها في القرن الحادي والعشرين.

وفي ذلك السياق نعرب عن ترحيبنا بالجهود المبذولة فعلا في هذا المجال، مثل مشاركة المرأة في عملية صنع السلام في بوروندي واعتماد خطة عمل ناميبيا في مناسبة حلقة ويندهوك الدراسية المعنية بمراعاة منظور نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد. وبهذه الإسهامات القيمة أعتقد أن مناقشتنا اليوم ستؤدي بنا إلى استكشاف المزيد من الإجراءات الملموسة في هذا المجال.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن عن وجهات نظر اليابان بشأن بعض النقاط الهامة المتعلقة بهذا الموضوع. أولا وقبل كل شيء، هناك حاجة واضحة إلى تعزيز الجهود لتوفير الحماية للنساء والفتيات في حالات الصراع. وبالنظر إلى الواقع المرعب الذي نواجهه، حيث لا يزال المدنيون الأبرياء يقعون ضحايا في الصراعات المسلحة، ينبغي أن ينصب همنا الرئيسي على حماية النساء والفتيات. وأود أن أناشد جميع الأطراف في الصراعات والمجتمع الدولي بأسره لتكوين أوضح صورة ممكنة للحالة، ومواجهتها والعمل معا في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية النساء والفتيات ولإدخال آراء النساء الضحايا في عملية صنع السلام.

والنقطة الثانية التي أود التركيز عليها هي أهمية دور المرأة، لا سيما في بناء السلام. لأن المرأة تمثل جزءا أساسيا للغاية في القاعدة الشعبية لأي مجتمع، ومن الضروري إشراكها إذا ما أريد كسر الحلقة المفرغة التي يشكلها الفقر والصراع وإذا ما أريد إنجاح الإنعاش. وقد أولت اليابان منذ عهد بعيد أهمية خاصة لدور المرأة في مواجهة الفقر، الذي يمثل أحد الأسباب الأساسية للصراع، ولهذا فإنها ما فتئت تروج لمبادرة المرأة في التنمية التي أطلقتها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

وبالنظر إلى ضرورة زيادة مشاركة المرأة في عملية الإنعاش، التي تسهم إسهاما هاما في بناء السلام، فإن اليابان دعمت على نحو نشط عقد الندوة المعنية بتمكين المرأة في إعادة التعمير بعد الصراع، والتي عقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طوكيو، في تموز/يوليه الماضي. وعلاوة على ذلك، ظلت اليابان تنفذ مشروعات عديدة في مجالات مثل تعليم المرأة وصحتها واستقلالها الاقتصادي في بلدان في آسيا وأفريقيا، مثل كمبوديا وإثيوبيا، كانت كلها قد أصيبت بدمار شديد نتيجة للصراع. وتعتزم اليابان مواصلة تلك الجهود.

ونقطتي الثالثة هي أهمية اتباع نهج شامل تجاه هذه المسألة، وما يلازم ذلك من حاجة إلى التعاون بين المنظمات الدولية، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين من المجتمع الدولي. وينبغي لمناقشة اليوم أن تكون نقطة تحول لنا. ويجب أن ننتقل من مرحلة الدعوة إلى مرحلة

العمل الملموس. وترى اليابان أنه ينبغي للمنظمات الدولية التي تملك خبرة في شؤون الجنسين مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أن تعزز جهودها لدراسة تدابير محددة لتحقيق إدماج نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية في مجال منع الصراع، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، وتنفيذ برامج لمساعدة المرأة في الميدان.

وتؤمن اليابان إيمانا قويا بأنه ينبغي لنا أن نركز على اتباع نهج يتمحور حول الإنسان ويعطي الأولوية لاحترام حياة وكرامة كل فرد بشري بغية إقامة مجتمع دولي في القرن المقبل يتميز بالسلام والاستقرار. ونحن مقتنعون بأن زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في توطيد السلم والاستقرار، لأن المرأة هي التي ظلت تعاني من إهانة خطيرة للحياة والكرامة في الصراع المسلح.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على استعداد اليابان للاضطلاع بدور نشط في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى معالجة هذه المسألة، مسترشدة بمناقشة المجلس اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الوفد الناميبي.

المتكلم التالي ممثل قبرص. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زاخيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): على الرغم من أن وفدي يعلن عن تأييده للبيان المدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، فإني أود إبداء ملاحظات إضافية يسيرة. وأود في البداية أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع المفتوح لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الأهم والوثيق الصلة بالواقع. وهذه المبادرة التي تقدمت بها رئاسة ناميبيا تؤكد الدور المبدئي الهام الذي تضطلع به ناميبيا وأنتم شخصيا، سيدي، فيما يتعلق بالقضايا الدولية، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان. ونحن نعلن عن ترحيبنا بهذه المبادرة كخطوة أخرى إلى الأمام في جهود المجتمع الدولي، على النحو المعرب عنه في مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن، بشأن المسائل المتعلقة بمنع الصراع، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام.

لقد كان أكثر جوانب الصراع المسلح مأساوية هو الضريبة الباهظة التي يتحملها المدنيون عادة عندما تحاصرهم الجيوش المتحاربة. وإن انتشار الصراع في مناطق عديدة من كوكبنا والانتهاكات الجسيمة لأبسط الحقوق الأساسية للمدنيين، ظلت تشكل مصدر قلق رئيسيا للمجتمع الدولي، كما شهدت على ذلك المناقشات المفتوحة التي عقدت في نفس هذه القاعة فيما يتعلق بحماية المدنيين في الصراع المسلح، وحماية الأطفال، وحماية المساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين وغيرهم في حالات الصراع.

ويتمثل أكثر جوانب الصراع المسلح سلبية، مع ما له من آثار قصيرة وطويلة الأجل، في المحنة التي تتعرض لها الفئات الأشد ضعفا، أي النساء والأطفال. ففي أثناء الصراع المسلح يكون الأثر مدمرا على الأسر والطرق التقليدية للحياة. وعندئذ تقع أعداد كبيرة من النساء تحت التهديد المستمر بالعنف الجنسي وبالموت، وإن كان عليهن أن يتحملن في كثير من الأحيان فقد الأباء أو الأبناء أو الأزواج، كما يجبرن على الاضطلاع بدور العائل الرئيسي ويتحملن العبء الاقتصادي الثقيل لإعاشة أسرهن.

ومن الواجب على المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، تقديم المساعدة والحماية لأولئك الأطفال والنساء. ويتعين على مجلس الأمن في إطار استجابته لمثل هذه الأزمات، أن يضع حالتهم ومعاناتهم في الحسبان دائما، وأن يسعى إلى الحلول انطلاقا من قراراته. ويحدوني الأمل أن

تفضي هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير عملية بشأن دور المرأة في بناء السلام والقضايا الإنسانية وحماية المرأة أثناء عمليات حفظ السلام والدعم فيما بعد الصراع.

ويمكن تحقيق ذلك بإنشاء فريق مستقل من الخبراء، بمشاركة الأمانة العامة والوكالات ذات الصلة والمجتمع الدولي.

ومن الميادين التي يود وفدي أن يشدد على أهميتها حالة اللاجئين والنازحين داخليا. فالتجربة المريرة لتروح نحو ثلث السكان في بلدي عام ١٩٧٤ بينت للحكومة ولشعب قبرص الدور المحوري للمرأة في حالات ما بعد الصراع وبناء السلام. ولقد كان دورهن عظيما في مواجهة العواقب الوخيمة المترتبة على الغزو والاحتلال، وإعادة بناء اقتصادنا، رغم معاناتهن. ولذلك نؤيد تماما الموقف المنادي بضرورة حماية حقوق المرأة أثناء وبعد الصراع المسلح، ودعم مشاركتهن في جهود إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب، بكل الوسائل الممكنة.

وفي هذا الصدد، نؤيد تماما التوصيات التي اقترحها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والتقرير الهام المعنون ”أثر الصراعات المسلحة على الأطفال“، الذي أعدته السيدة غراسيا ماشيل، التي أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق لها.

ثمة مسألة أخرى أود التشديد عليها، وتتعلق بالتطورات الإيجابية التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية بشأن محاسبة المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان، وهي مسألة الإفلات من طائلة القانون. إن قبرص ترحب بحرارة بالجهود التي يبذلها مجتمع الدول لوضع حد لمسألة الإفلات من العقاب هذه، الأمر الذي تجلى في شمول الإلزام بالملاحقة القضائية للمسؤولين عن جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي في الحروب الأهلية بوصفهم مرتكبين لانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، وذلك بالنسبة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين بشأن كل من يوغوسلافيا السابقة ورواندا. كما أن اعتبار كل أشكال العنف الجنسي ضد المرأة من جرائم الحرب، في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كان إنجازا رئيسيا في سعينا المشترك لوضع حد للإفلات من طائلة العقاب عن هذه الجرائم البشعة.

يقدر ممثل الأمين العام المعني بالأشخاص النازحين داخليا أن نحو ٤٠ مليون شخص يعيشون اليوم كلاجئين أو نازحين داخليا. وأن نسبة تقترب من ٨٠ في المائة من هؤلاء هم من النساء والأطفال. ولكن هذه الحالة المأساوية وضعف هذه الفئة لا ينتهيان عادة بانتهاء الصراع المسلح. بل أن السواد الأعظم منهم يستمرون في التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان بعد انتهاء الصراع بفترة طويلة.

إن ظاهرة الاستغلال الجنسي والاتجار وعمالة الأطفال بما في ذلك استخدام الأطفال جنودا، كلها وقائع لا سبيل أمامنا لإغفالها. لذا، كان من الأهمية بمكان تأمين حقوق المرأة في حالات ما بعد الصراع من خلال الوسائل الدستورية، حتى لا نسمح باستمرار الظلم والمعاناة الواقعين عليهن. كما أن إسهامهن في إعادة بناء مجتمعاتهن على جانب كبير من الأهمية وينبغي أن يكون موضع حماية.

نقطة أخيرة أود الإشارة إليها تتعلق بإدماج بعد تكافؤ الجنسين في نهج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والجهات الأخرى المشاركة في حفظ السلام، وبناء السلام، وجهود المصالحة المرتبطة بحالات الصراع المسلح. إن وفدي يؤيد بقوة إدماج منظور تكافؤ الجنسين عند تقديم المساعدة الإنسانية وفي جهود المصالحة التي تعقب اتفاقات وقف إطلاق النار. ونود، كذلك، أن نثني على الدور الهام الذي

قامت به المنظمات غير الحكومية في تسليط الضوء على هذه المسألة وتوفير المساعدات العملية الميدانية.

قبل أن أختتم كلمتي أود أيضا أن أتقدم بالشكر للسيدة أنجيلا كينغ، ومن خلالها، للقسم المعني بالنهوض بالمرأة، والسيدة نويلين هيزر وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لتفانيهم وجهودهم العظيمة في تعزيز حقوق المرأة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل قبرص على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى وفد ناميبيا.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صن جون ينغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أستهل كلمتي بتقديم شكر وفدي إليكم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول الموضوع الهام ''المرأة والسلام والأمن''. ومن باب الإشارة إلى وقائع الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة التي انعقدت في حزيران/يونيه الماضي والمعنونة ''المرأة في عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''، يود وفدي أن يرحب باجتماع اليوم باعتباره جهدا جاء في أنسب وقت للبناء على نتائج الدورة الاستثنائية.

وعلى الرغم من أن خطر الصراع المسلح على الصعيد العالمي آخذ في الانحسار منذ انتهاء الحرب الباردة، فقد تزايدت عربدة الصراعات المسلحة على المستويات الإقليمي والوطني والمحلي، وهذا يفرض تحديات على السلم والأمن الدوليين. وإذا كانت الصراعات المسلحة تؤثر على كل من النساء والرجال، فإن أنماط الصراعات الحالية تجعل النساء والفتيات على وجه الخصوص أكثر تعرضا للعديد من التهديدات نظرا لوضعهن في المجتمع ولنوع جنسهن. وفي معظم الحالات، فإن حجم الخسائر البشرية بين المتحاربين يتضاءل أمام الوفيات بين المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال. بل أن الأطراف في الصراع تنحو بصورة متزايدة إلى الانخراط في العنف المتعمد ضد النساء كاستراتيجية للحرب والإرهاب. ولقد أدى الخوف من هذا العنف إلى تدفق جماعي للاجئين والأشخاص النازحين، ومعظمهم من النساء والفتيات في سن المراهقة والأطفال.

ولحسن الطالع إن تطورات مهمة حدثت في معالجة العنف ضد النساء في الصراعات المسلحة. ونحن نرحب بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يأخذ الشواغل الجنسانية في الاعتبار لدى تعريف الإبادة الجماعية، والجرائم التي ترتكب ضد البشرية، وجرائم الحرب، وجرائم الاعتداء. ويؤكد النظام الأساسي هذا اتفاقنا على وجوب عدم إفلات مرتكبي جرائم بعينها ترتبط بنوع الجنس من طائلة القانون.

ويقدر وفدي كذلك العمل الذي قامت به وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وجهودهم المتفانية والمنسقة. كما ينبغي ألا ننسى إسهامات المنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي بحالة النساء والفتيات في الصراعات المسلحة ومساعدتهن.

وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق حتى الآن، يبقى الكثير الذي ينبغي عمله لضمان عدالة الحساسية الجنسانية، وتلبية الحاجات الخاصة للنساء المتضررات من جراء الصراع المسلح، وزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام والمصالحة.

إن الغياب النسبي للمرأة في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالصراعات المسلحة لهو أيضا من أسباب القلق. ويشاطر وفدي مجلس الأمن رأيه بأن السلام يرتبط ارتباطا لا انفصام له بالمساواة بين الرجل والمرأة، وأن المرأة ينبغي أن تؤدي دورا متساويا في صون السلم والأمن. ونحث مجلس الأمن على مواصلة توسيع نطاق اشتراكه في هذه القضية.

وأود بعد قولي هذا أن أبدي نقاطا قليلة نرى أنها تستحق الاهتمام والعمل العاجل من المجتمع الدولي. وأولها، أننا يجب أن نكفل دون مزيد من التأخير، المشاركة الكاملة من المرأة على كل مستويات اتخاذ القرارات وتنفيذها في مجال حفظ السلام وبناء السلام. ونحن نشجع على إقامة توازن بين الجنسين في مفاوضات السلام وفي تعيين المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام. كما نشجع الدول المشاركة في مفاوضات السلام بأن تضم ممثلات كي يعكس الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات.

وثانيها، أن وفدي يرى أن تولى عمليات السلام التي تنفذها الأمم المتحدة مزيدا من الاهتمام لإشراك الجنسين في عملها. ومع التوسع في نطاق عمل عمليات حفظ السلام في مجال الشؤون السياسية والإعلام والمساعدة الإنسانية وعودة اللاجئين وغيرها يتسع أيضا دور أفراد حفظ السلام في تلبية الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات. ولكفالة فعالية العمل في حماية وتعزيز احتياجات وحقوق المرأة ينبغي توفير التدريب التخصصي على شؤون الجنسين لجميع أفراد عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بجهود الأمانة العامة لتزويد الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية والمواد للتوعية الجنسانية. وبالإضافة إلى هذا، ينبغي زيادة أعداد الإناث في عمليات حفظ السلام، وخاصة ما كان منها يتصدى للاحتياجات الخاصة للمرأة. وقد ضمت جمهورية كوريا، من جانبها، ضابطات إلى بعثات عمليات حفظ السلام، وتزمع زيادة أعدادهن في المستقبل.

وثالثها، أنه بالنظر إلى أن النساء هن أرجح من الرجال في وضعهن في مخيمات اللاجئين فإننا نرى أن تشترك اللاجئات والمشردات بصورة أكبر في تصميم وإدارة الأنشطة الإنسانية حتى يستطعن الاستفادة من هذه الأنشطة بقدر ما يستفيد منها الرجال. ولتحقيق ذلك نطالب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وسائر وكالات الأمم المتحدة المعنية بأن توفر لكل النساء والفتيات في مخيمات اللاجئين ما يلزم من رعاية صحية وتعليم وأن تكفل سلامتهن.

وبغير التحقيق الكامل للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، لا نستطيع إقامة العالم الذي يتوخاه ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن يبذل الأعضاء جميعا قصارى جهدهم وأن يتعاونوا تعاونا كاملا مع وكالات الأمم المتحدة المعنية من أجل توفير الحماية الفعلية للنساء والفتيات في الصراعات المسلحة، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان لهن ويمكن المرأة بوصفها شريكا متكافئا في كل خطوة من خطوات العملية لبلوغ السلام والأمن. ويود وفدي أن يعيد تأكيد التزام جمهورية كوريا القوي بالإسهام في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على كلماته الرقيقة الموجهة إلى وفدي.

المتكلم التالي على قائمتي هو السيدة كريشنا بوس، عضو البرلمان ورئيسة اللجنة البرلمانية الدائمة المعنية بالشؤون الخارجية في الهند. وأرحب بها باسم المجلس وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة بوس (الهند) (تكلمت بالانكليزية): يسرنا غاية السرور أن نراكم، سيدي، ترأسون المجلس. والموضوع المختار لهذه المناقشة يهمني بصفتي امرأة وبصفتي من السياسيين الذين يكمن اهتمامهم في قضايا السياسة الخارجية

والأمن. ونشكركم على إرسالكم المعبر للغاية إلى زملائكم ملفا للقراءة الأساسية يتضمن اقتراحات أعتقد أنها من إعداد الأمانة العامة كي يتخذ المجلس إجراء بشأنها.

وإذ أتصدى لموضوع واسع ومعقد فسوف أقتصر، وأرجو أن يسمح المجلس بذلك، على المجالين اللذين يدخلان على نحو سليم في ولايته وهما: التأثير على المرأة عندما ينهار السلام، ودورها في الصراع وفي فضه.

ويجب أن تكون نقطة الاهتمام الأولى أن المرأة تتحمل قسطا كبيرا غير متناسب من عبء الصراع ولكن رأيها هامشي في مسائل الحرب والسلام. ولعل هذه هي وظيفة الخلل الجنساني في مجتمعاتنا الذي ينعكس في مواقع السلطة والنفوذ. وقد أصدر رئيس المجلس في اليوم الدولي للمرأة في هذا العام بيان أكد فيه أن المساواة في الوصول والمشاركة الكاملة للمرأة في هياكل السلطة واشتراكها الكامل في كل جهود درء الصراعات وفضها أمور ضرورية لصون السلم والأمن وتعزيزهما. وأشكر المجلس على هذه المشاعر ولكني أود وأنا أنظر حول هذه المائدة أن أقول أيضا إن مجلس أمن يهيمن عليه الرجال يؤكد وجود المشكلة، لا حلها.

والنقطة الثانية هي بطبيعة الحال إلى أين توصلنا المساواة بين الجنسين - التي نراها ضرورية. فالمرأة تشكل نسبة كبيرة في الإصابات الناجمة عن الحرب الحديثة لأن الرؤى العسكرية على مدار القرن المنصرم لم تعد تميز بين المقاتلين والمدنيين. ومنذ الحرب العالمية الثانية وإلى الآن أصبح المدنيون أهدافا مفضلة لأنهم الأضعف ولأنهم يرون أن الإرادة الوطنية يتعين إزهاقها لكسب الحرب الشاملة. والغريب أن المرأة أصبحت الضحية المفضلة في الحرب الحديثة لأنها غير مقاتلة.

ولذا، فهل تكمن الإجابة في إعطاء المرأة الحق المشكوك فيه في القتال إلى جانب الرجل في الجيوش الحديثة؟ فعلى مدار التاريخ كانت المرأة تحمل السلاح عندما تكون الحاجة ماسة إلى ذلك. فالسيدة راني الجهانسية قادت أول حروبنا للاستقلال في عام ١٨٥٧ وماتت وهي تقاتل. والسيدة كايبكيري من قبائل الهيريرو قادت شعبها في المعارك ضد تجار الرقيق الأوروبيين. وهاتان السيدتان ومثيلاتهما كن نساء حملن السلاح لمحاربة الظلم. فعلينا أن نبحث في تأثير ذلك على مجتمعاتنا وعلى نزعتها إلى الحرب لو أصبحت المرأة جزءا من الثقافة العسكرية ومجدها. فماذا يكون النموذج الذي تتخذه المرأة - ليزيستراتا التي استخدمت أنوثتها لإجبار الرجال على الخروج من الحرب، أم الأمازون التي انضمت إلى الرجال وغلبتهم في لعبتهم الدموية؟ قبل جيل واحد أكد متخصصان نفسيان هما اليانور ماكوبي وكارول جاكلين أنه عندما لا يمكن إثبات نمط جنساني معين يثبت الآخر: فالرجال هم الجنس الأكثر عدوانية. وفي كل ثقافة كان العنف المنظم في الحرب والصراع وقفا على الذكور. وذلك هو الحجاب الهندي الفولاذي الذي يمكن أن نترك فيه رجالنا.

وهناك أيضا مسألة تكنولوجيا الحرب. فإلى ما قبل الحربين العالميتين كانت الأسلحة ثقيلة ومرهقة في استعمالها ومصممة من أجل الجنود الذين كان عليهم أن يستوفوا المعايير البدنية الدنيا وأن يتدربوا على استعمالها.

وفي الحرب الشاملة، تعين تصميم الأسلحة للمجندين الذين لم يكونوا ملائمين ولديهم القليل من التدريب أو الذين لم يكن لديهم تدريب؛ وأصبحت خفيفة وبسيطة للاستخدام. وكما أوضحت غراسا ماشيل في دراستها بشأن الأطفال والصراع المسلح، كانت الأسلحة الآلية الخفيفة هي التي جعلت من السهل استخدام الجنود الأطفال ومن المغري باستخدامهم. وإذا أصبحت النساء

نسبة مئوية هامة من الجيوش، فإنه استنتاج متخذ سلفا بأن تكون الأسلحة مكيفة بقدر أكبر لتلائمهن؛ وما يكون خفيفا بما يكفي لاستخدام المرأة له يكون مناسبا جدا أيضا للشاب الصغير أو الفتاة. وستؤدي هذه الأسلحة الجديدة إلى مزيد من الاستخدام العشوائي ويمكن جدا أن تزيد من استخدام الأطفال في الصراعات.

وهذه ليست نقاطا أكاديمية لأن النساء، في المجتمعات الغربية التي تميل معاييرها إلى السيطرة على التفكير في الأمم المتحدة، يسمح لهن الآن بصورة متزايدة وفقا للقانون بالذهاب إلى المعركة وفي الأمم المتحدة، بما في ذلك هذا المجلس، توجد دعوات متكررة لتوازن بين الجنسين في تكوين قوات حفظ السلام التي مثلما أوضح تقرير الإبراهيمي الذي أعده فريق يسيطر عليه الرجال، تدخل نحو متزايد في حالات قد تحتاج إلى أعمال عسكرية عنيفة. فهل في صالح المرأة أو السلام أو المساواة بين الجنسين أن تنخرط المرأة في الصراع حتى لو كان من أجل قضية الأمم المتحدة؟ إن لدينا مشاكل كافية بتأنيث الفقر؛ ولسنا بحاجة إلى تأنيث العنف. وبالتأكيد سيكون من الأفضل كثيرا إذا كان للنساء دور أكثر وضوحا في مساعدة الأمم المتحدة على حسم الصراعات، بوصفهن ممثلات خاصات للأمين العام على سبيل المثال. وهذا ما يمكن وينبغي للمجلس أن يشجعه.

وأريد أن أثير نقطة إضافية بشأن ممارسات حفظ السلام. لقد قرر المجلس أن الإيدز تهديد للأمن ويجب أن تصرف الأمم المتحدة لحافظات السلام موانع الحمل. ومن سوء الطالع، وكما تعرف الأمم المتحدة بالنسبة لتكاليفه، فإن عددا كبيرا من القوات في الميدان سيء التدريب؛ والآخرون قاموا في التسعينات بالمتاجرة في النساء. وقد تعتقد ذوات الخوذات الزرق الآن أنه إذا كانت الأمم المتحدة تعطيهن موانع حمل، فإنه يتوقع منهن استخدامها – ولم يكن الإيدز قط مشكلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ ولسوء الطالع أن استغلال المرأة كان مشكلة. ويمكن لقرار المجلس أن يجعل هذا أسوأ من ذلك.

ويجادل المحامون القائلون بالمساواة بين الرجل والمرأة بأن قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لا يقدمان الحماية الكافية للمرأة. وهذا متطرف نوعا ما؛ فقد تلقت حقوق واحتياجات المرأة ما تستحقه من انتباه في تدوين القانون الدولي. وإنني أوافق بالفعل على أن هناك ثغرات في جدران الحماية القانونية الأقوى بكثير التي أقيمت على مدى السنوات الخمسين الماضية، ويجب إغلاق هذه الثغرات. ومع ذلك، وبقدر كون هذه حمايات قائمة على المعاهدات، يجب اتخاذ الإجراءات ضمن شروط هذه المعاهدات، وبواسطة الدول الأطراف. وإلا فإننا نقوم في سعينا لتقوية القانون، بتقويضه. وهكذا فإنه ما لم تكن هناك معاهدات تعطي مجلس الأمن دورا في تنفيذها، فإننا نحث المجلس على ألا ينتحل لنفسه حقوقا ومسؤوليات يمتلكها.

وهناك نقطة أخرى، أبديناها في هذا المجلس من قبل. وبالتحديد فإنها الدول الأطراف في نظام من القانون الدولي القائم على المعاهدات. وهي بصفة عامة، تحترمها، وعندما لا تقوم بذلك تنشأ العقوبات وفقا لأحكام المعاهدات. وعندما تهدد إجراءاتها بخطورة السلام والأمن يمكن تطبيق الجزاءات ضدها بإجراء في هذا المجلس بيد أن أفظع الجرائم التي ترتكب ضد المرأة في أوقات الصراع ارتكبتها وترتكبها القوات غير النظامية التي تحارب غالبا ضد الحكومات؛ وهي لا تطيع أية قوانين وهي محصنة، كما أظهرت التجارب طوال التسعينات، من الجزاءات أكثر من الحكومات. فكيف سيتعامل المجلس، من الناحية العملية، مع هذه القوات المسؤولة عن مجمل الجرائم التي لا تزال ترتكب ضد المرأة؟

وتختلف حالات الصراع. فلكل منها أسبابها ونتائجها. ومن الواضح أنه لا يمكن أن تكون هناك أدوية أو

ترياقات جاهزة. ونحن نحتاج إلى اتخاذ خطوات عملية وفعالة لتخفيف أثر الصراع على المرأة، وزيادة قدرتها على استعادة السلام والمحافظة عليه. ولخطة عمل ناميبيا بشأن مراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد عناصر كثيرة مفيدة. ونحن نؤيد الدعوة في إعلان ويندهوك المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ بحث الأمين العام على ضمان اتخاذ تدابير المتابعة المناسبة لتنفيذ خطة العمل هذه، بالتشاور مع الدول الأعضاء.

ويقدر البنك الدولي أنه بحلول عام ٢٠١٥ سيكون في العالم أكثر من ١,٩ بليون من الفقراء، معظمهم من النساء. لقد أثرت العولمة في الرجال والنساء على السواء، ولكن النساء يتحملن العبء المضاعف لعدم المساواة والتهميش. وهكذا فإن تمكينهن حاسم وملح وسيتذكر المجلس أن موضوع الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه من هذا العام كان ”المرأة سنة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام للقرن الحادي والعشرين“. ولدى النظر في دور المرأة في السلام والأمن، أثق بأن المجلس سيراعي هذا المنظور الأوسع لتمكين المرأة.

وقد يكون هذا هو البيان الأخير الذي سندلي به في مجلس الأمن قبل أن تكمل ناميبيا فترتها الحالية لمدة سنتين. وهكذا فإننا نود أن نسجل تقديرنا الحار جدا لأعمال الوفد الناميبي في المجلس، وللموقف الشجاع والمستقل الذي اتخذته ناميبيا بشأن القضايا الصعبة على جدول أعماله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر عضوة البرلمان ورئيسة اللجنة البرلمانية الدائمة للشؤون الخارجية في الهند على كلماتها الرقيقة الموجهة إلى وفدي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل نيوزيلندا الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، يا سيدي الرئيس، بتهنئتكم على أخذ المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت والهامة، وبأن أنضم أيضا إلى المتكلمة السابقة في تهنئة وفدكم عامة على أدائه خلال رئاسته. كما أود أن أعترف بالمساهمة الكبيرة التي قدمتها إلى هذه المناقشة السيدة كينغ والسيدة هيزير هذا الصباح.

وأتشرف بأن أدلي بهذا البيان باسم بلدان محفل جزر المحيط الهادئ الممثلة في نيويورك - أي استراليا وبابوا غينيا الجديدة، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وتونغا، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وبلدي نيوزيلندا.

لقد شاهدت السنوات القليلة الماضية اعترافا بالأدوار الكثيرة للمرأة فيما يتصل بالسلام والأمن، وآثار الصراع المسلح على المرأة. إن حقوق المرأة، وتمكينها وصيانة السلام والأمن أمور مرتبطة بصورة أساسية. ويشير إعلان بيجين إلى أن:

”تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع دوائر المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار والوصول على القوة، أساسي في تحقيق المساواة والتنمية والسلام“. (A/CONF.177/20/Rev.1، المرفق، الفقرة ١٣).

وهو يعترف أيضا بالدور القيادي الذي لعبته المرأة في حركة السلام، وبأن مشاركة المرأة الكاملة في صنع القرار ومنع وحسم الصراعات، وجميع مبادرات السلام الأخرى ضرورية لتحقيق السلام الدائم. وبعبارة أخرى، للمرأة اهتمام رئيسي ودور رئيسي في صيانة السلام والأمن.

وأكد من جديد استعراض بيجين + ٥ على أهمية مراعاة الفوارق بين الجنسين وتحليلها لدى تقييم أثر

الصراعات، في العمل مع من تضرروا بها وفي الإجراءات الرامية إلى التوصل إلى حلول سلمية دائمة.

وسلم استعراض بيجين + ٥ أيضا بأن حالات الصراع المسلح ترتبط ارتباطا وثيقا بانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك العنف ضد المرأة. ولوحظ أن حالات العنف هذه تكون في أغلب الأحيان ذات طبيعة جنسية. ويرحب وفدنا بالتسليم بجدية الأعمال المتضمنة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تعتبر أشكالا معينة من العنف ضد المرأة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وأصبحت الآثار التمييزية للصراعات المترتبة على المرأة والدور الهام الذي تقوم به المرأة في بناء السلام، واضحة بسبب الخبرة المكتسبة في منطقة المحيط الهادئ. فالمرأة تتحمل بصورة غير متكافئة آثار الصراعات في المنطقة، من قبيل الأزمة الانفصالية التي امتدت من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٨ في جزيرة بوغاينفيل في بابوا غينيا الجديدة. ولقد اتصف إصرار المرأة على الإعراب عن التظلمات وتحقيق سلام دائم بوسائل سلمية بقوة بارزة على الدوام في عملية بوغاينفيل للسلام.

وقامت المجموعات النسائية في جزر سليمان بدور رئيسي في الجمع بين الأطراف معا والمحافظة على الزخم الذي بلغ ذروته بالتسوية التي تم الاتفاق عليها مؤخرا في تاونسفيل باستراليا. ونأمل في أن تواصل هذه الأطراف وأعضاء آخرون في المجتمع الوطني مشاركتهم عن كثب في عملية بناء السلام.

وفي هذه البلدان، على غرار ما كان عليه الحال في أعقاب الأحداث التي وقعت مؤخرا في فيجي، تتسم المشاركة الكاملة للمرأة في بناء السلام بالأهمية.

واتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين إزاء صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام ضروري ويبرز أهمية ضمان تمثيل الجنسين بصورة ملائمة في جميع مجالات الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في قضيتي السلام والأمن. ومع أن عدد النساء العاملات في عمليات السلام والعمليات الإنسانية آخذ في الازدياد في السنوات الأخيرة، لا يزال عدد النساء العاملات في الوظائف الفنية والوظائف السياسية قليلا. ونحث الأمين العام على أن يحقق المساواة بين الجنسين في الأمانة العامة كلها بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام، وأن يكفل تضمين عدد كاف من النساء الضابطات ومن الخبيرات في شؤون الجنسين في عمليات الأمم المتحدة للسلام بأنواعها وفي بعثات تقصي الحقائق. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب على غرار ما رحب بعض الأعضاء الآخرون اليوم بالتوصيات المتضمنة في تقرير الإبراهيمي المتعلقة بتوزيع الجنسين على نحو منصف في تعيينات قادة البعثات. ووفقا لذلك فإننا نأمل في أن تدرج الدول الأعضاء المنظور الجنساني في قراراتها بشأن تنفيذ التقرير.

ونعرب عن القلق بخاصة إزاء الافتقار التام إلى مبعوثات أو ممثلات خاصات ونشجع الأمين العام على التصدي لهذا الخلل بصورة عاجلة.

وأود الآن أن أدلي ببيان موجز باسم وفدي بالذات.

تعرب نيوزيلندا عن شعورها بالفخر لاستضافتها في حزيران/يونيه من هذا العام الندوة الدراسية لكمنولث جنوب المحيط الهادئ بشأن موضوع مراعاة الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالسلام والسياسات العامة. ولاحظ المشتركون أن النساء والأطفال يعانون من آثار الصراعات العنيفة بصورة غير متكافئة – إنهم في أغلب الأحيان الأشخاص الذين يتعين عليهم التصدي لتلك الآثار. وسلمت

الندوة الدراسية بأدوار النساء بصفتهن وسيطات وقائدات من أجل السلام وطالبت الحكومات بزيادة مشاركة المرأة في عملية بناء السلام. واعتبر المشتركون أن من الضروري تدريب أفراد القوات المسلحة والشرطة في مجالي نوع الجنس والصراعات. وتؤيد نيوزيلندا بشدة هذا الاقتراح وتشيد بجهود الأمين العام الرامية إلى تضمين موظفين معنيين بشؤون الفوارق بين الجنسين في عمليات من قبيل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ومن خلال قيامهن بعملهن، تتم ترقية حقوق النساء والفتيات في جميع مجالات الأنشطة التي تضطلع بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وأحاطت الندوة الدراسية للكمنولث علما أيضا بزيادة العنف الأسري في حالات الصراع المسلح وضرورة معالجة هذه المسألة في أثناء حالات الصراع وبعد انتهائها. ونعرب عن السرور لملاحظة أن منهج تدريب الشرطة الذي أعدته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يتضمن نماذج بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإنسان للمرأة، وأن تعيين الأفراد في أكاديمية الشرطة في تيمور الشرقية قد اجتذب عددا كبيرا ومتزايدا من النساء. ومن شأن ذلك أن يساعد في ضمان مراعاة المنظور الجنساني في قوة الشرطة المحلية والاهتمام برفاهية المرأة في حالات العنف الأسري والعنف على نطاق أوسع.

وتعاني النساء والأطفال على نحو غير متكافئ من جراء فرض جزاءات اقتصادية شاملة. وحسب ما لوحظ في وقت مبكر من هذه السنة، فإن نيوزيلندا تؤيد ''الجزاءات الذكية'' لتخفيف حالات المعاناة الإنسانية وتخفيف أية نتائج سلبية غير مقصودة تؤثر على النساء والأطفال. وينبغي للمجلس أن يشجع إعداد دراسات لتقييم الآثار قبل فرض الجزاءات، وفي أثناء فرضها وبعد انتهائها لضمان تركيز آثارها ورصدها بصورة ملائمة.

وفي الختام، تعرب وفود منتدى جزر المحيط الهادئ عن تقديرها للفرصة التي أتيحت لها لتؤكد على ضرورة إدماج المنظور الجنساني في أعمال هذا المجلس. وتقتضي الضرورة اتباع نهج مزدوج. أولا، يتعين مراعاة المنظور الجنساني في جميع أوجه النشاط الرئيسية في أنشطة الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن. وثانيا، لابد من تحسين مشاركة المرأة في هذه الأنشطة. والمناقشة المفتوحة الجارية اليوم تُعد خطوة جديرة بالترحيب نحو تحقيق هذه الأهداف، ونأمل في أن يضع المجلس برنامجا ابتكاريا وشاملا من أجل إحراز تقدم في هذين الجانبين الهامين للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلي وإلى وفدي.

المتكلم التالي هو ممثل زمبابوي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتشتوا (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على مبادرتكم بعقد جلسة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الهام وهو موضوع ''المرأة والسلام والأمن''. ومن المعروف جيدا أن حكومتكم وبلدكم هما مثال للقيادة ومثال طيب على تعزيز سياسة نشطة وواضحة لمراعاة المنظور الجنساني في أوجه النشاط الرئيسية في جميع السياسات والبرامج.

موضوع اليوم هو جوهر مساعينا لتعزيز ثقافة السلام في المجتمع البشري. وبدلا من معالجته كبند من بنود جدول الأعمال يحذف من برنامج عمل المجلس بعد نهاية هذه الجلسة، يجب متابعة هذه المسألة على أساس مستمر، ولن يؤدي تجاهلها إلا إلى تعريضنا للخطر.

عندما تندلع الحرب، يثبت أننا جميعا ندفع تكلفتها بصفتنا أفرادا، وأسرا ومجتمعات، وبصفتنا دولا وأعضاء في

المجتمع الدولي. وكل واقعة لصراع مسلح هي اتهام خطير للإنسانية. الحرب هي في الحقيقة تجربة للتجرد من الإنسانية. وبقدر ما يعد الصراع المسلح تحديا لجميع البشر، يصبح كل شيء يتصل بالسلام والأمن مسؤولية تقع على عاتقنا جميعا.

والإشارة المحددة اليوم إلى ''المرأة والسلام والأمن'' تعكس تسليمنا بضعف المرأة بصفة خاصة في حالات الصراع. وتعكس أيضا تسليمنا بأوجه عدم المساواة الموجودة حاليا في هياكل اتخاذ القرارات وهياكل السلطة، ومن دواعي السرور أنها تعكس مسعانا المخلص للتصدي لهذه الحالة التي يتعذر الدفاع عنها.

وحقيقة أن المرأة تفقد كل شيء وتدفع ثمنا لا يمكن تحمله في أعقاب كل صراع مسلح تقرر ولاية ودورا للمرأة لا جدل فيهما إزاء جميع المسائل المتصلة بالسلام والأمن. ومن سوء الحظ، وحسب ما لوحظ على النحو الصحيح في إعلان ويندهوك المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠، في الذكرى السنوية العاشرة لفريق المساعدة الانتقالية التابع للأمم المتحدة.

> ''ولا تزال المرأة، حتى الآن، محرومة من تأدية دورها الكامل في هذه الجهود، على الصعيدين الوطني والدولي، على حد سواء، كما أن المنظور الجنساني لا يحظى بالاهتمام الكافي في عمليات السلام''.

وكل حرب يرافقها عرض متسلسل زمنيا لحالات تهجم مروعة على كرامة المرأة وإنسانيتها.

وعلاوة على كون أعمال الإساءة إلى النساء والتسبب في وقوعهن ضحايا أعمالا دنيئة، فإنها استخدمت أيضا كأداة حرب في بعض الحالات. فالمرأة غالبا ما تتحمل العبء الأكبر من الآثار الإنسانية للصراعات المسلحة كلاجئات أو كمشردات أو كربات بيت مصدومات لم يبق لهن سوى الركام ليبدأن حياتهن من جديد. وما من أحد يمكنه أن يفهم هذه الآثار، ناهيك عن أن يعالجها، أحسن من النساء.

هناك ضرورة واضحة لآليات تعزز حماية النساء والبنات في حالات الصراع. وتوضح الإحصاءات الراهنة أن أكثر من ثلاثة أرباع النازحين داخليا واللاجئين من النساء والأطفال. لذلك، فإن وفدي يؤيد الدعوة التي يوجهها مجلس الأمن إلى كل من يعنيهم الأمر بالامتناع عن انتهاك حقوق الإنسان في حالات الصراع وباحترام القانون الإنساني الدولي، وبالترويج لمختلف أساليب اللاعنف في حسم الصراعات وبتشجيع إقامة ثقافة سلام.

بيد أن من البديهي أن التدابير الوقائية التي يمكن أن تحسم النزاعات قبل أن تنفجر إلى حروب ضارية توفر أفضل حماية ممكنة لكل أفراد المجتمع. ومن الأهمية البالغة في هذا الصدد أن نسلم بالدور الهام الذي تضطلع به المرأة في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام. إن المشاركة المنظمة للمرأة على الصعيد الشعبي والصعد الأخرى توفر أساسا يستند إليه في أية آلية للإنذار المبكر.

وهذا الاجتماع يتيح لنا الفرصة لنهيب من جديد بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أن يساعدا الآليات الإقليمية ودون الإقليمية من قبيل آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحسمها وأن يتعاونا معها في سعيها إلى بناء قدراتها واستحداث مؤشرات مشتركة للإنذار المبكر مع إيلاء الاعتبار اللازم لقضايا المرأة والجنسين.

في حين أن القوى الفاعلة الدولية تتجه إلى التركيز على الاختلالات السياسية والاقتصادية دون غيرها في حقبة ما بعد الصراعات، فإن ضحايا الحرب كثيرا ما يواجهون الضلال والفوضى الاجتماعيين. وفي هذه المجتمعات المنهارة

لا مثيل للدور الذي تضطلع به المرأة في مجال إعادة إرساء النظام الاجتماعي واستتبابه. والمرأة، بوصفها المربية الأولى والمستمرة في الأسرة والمجتمع المحلي، تضطلع بدور هام في تعزيز نشوء ثقافة سلمية في المجتمعات التي تمزقها الصراعات، وإننا ندعو إلى تعزيز هذا الدور وتوطيده وإدامته لنحول دون إعادة نشوب الصراعات أو تصعيدها بغية غرس ثقافة سلمية في أذهان هذا الجيل والأجيال القادمة. هذه وسيلة أكيدة لبذر بذور سلم مستدام.

وفي حين أن المرأة ليست بالضرورة أوثق صلة بالجماهير العريضة أو أكثر التزاما بالتعبير عن شواغل المهمشين، وفي حين أن ليس هناك ما يشير إلى أن المرأة أكثر التزاما من الرجل بالسعي إلى مصلحة الشعب بأسره على طاولة السلام، فمن المحتمل بالنسبة للمرأة أكثر من الرجل أن تصل إلى طاولة السلام عبر الأنشطة المدنية وأن تأتي إليها أحيانا كثيرة مزودة بتجارب شخصية تتصل بالآثار الوحشية للصراع العنيف. والرجل والمرأة كلاهما يعانيان من الحرب ولكن من المحتمل بالنسبة للمرأة أكثر من الرجل أن تُصبح هدفا للعنف القائم على نوع الجنس. وفضلا عن ذلك، فإن مشاركة المرأة في مفاوضات السلام أفضل وسيلة تكفل دمج طلبات المرأة في الاتفاقات.

ولن نتمكن من صون وتوطيد السلم والأمن الدوليين إن لم نفهم تماما آثار الصراعات المسلحة على النساء والبنات وإن لم تتخذ ترتيبات مؤسسية تكفل حمايتهن، وإن لم نشرك النساء مشاركة كاملة في العملية السلمية. ويسعدنا أن نلاحظ أن المرأة لم تنتظر توجيه دعوة إليها إلى طاولة السلام بل إنها تصدت إلى التحدي في مختلف المناطق وكل القارات في العالم من أفريقيا إلى الشرق الأوسط وآسيا ومن أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، وهو ما ترتبت عليه نتائج كانت في بعض الأحيان أسطورية، وإذا كان من الواضح أنه ينبغي للمرأة أن تجلس حول طاولة السلام لتنهض بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين، فإن مشاركتها في المفاوضات توطد أيضا حقا المبادئ الديمقراطية وترسي الأسس لسلم مستدام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل زمبابوي على كلماته الرقيقة الموجهة إلى بلادي ووفدي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل اندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويدودو (اندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن في سياق مناقشة قضية المرأة والسلم والأمن. واسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقديري لاتخاذكم، سيدي، هذه المبادرة بشأن هذه المسألة بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أرحب بالبيانات التي أدلى بها في وقت سابق السيد كوفي عنان، الأمين العام؛ والسيدة أنجيلا كينغ، المستشارة الخاصة المعنية بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة؛ والسيدة نولين هيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

إن قضايا المرأة والسلم والأمن من بين القضايا البالغة الأهمية المدرجة على جدول الأعمال العالمي التي تم تناولها في الواقع على مر عدة عقود. فقد تطرقنا إلى مسألة المرأة والسلم في المؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة منذ وقت طويل، وبالتحديد في مؤتمر نيروبي العالمي لاستعراض وتقييم إنجازات عقد الأمم المتحدة للمرأة، وتم بعد ذلك تناولها بشكل أكثر من واف في محافل الأمم المتحدة، من قبيل الاجتماعات السنوية للجنة المعنية بوضع المرأة واللجنة الثالثة للجمعية العامة، وكذلك الهيئات المختلفة للأمم المتحدة من قبيل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في ١٩٩٥، سلم بوضوح بأن من غير الممكن تحقيق الأهداف الأكثر أهمية المتمثلة في المساواة والتنمية والسلم دون دمج منظور المرأة على كل مستويات اتخاذ القرار. ومن بين الخطوات الهامة التي اتخذت في ذلك الاجتماع التأكيد على أن مشاركة المرأة في صنع القرار ليست مجرد مسألة تخصيص حصص للمرأة، بل عملية تستتبعها أيضا مراعاة متزايدة لنوع الجنس بصفة عامة، وهو ما يتطلب التدريب اللازم والمزيد من البحوث عن قضايا الجنسين.

ويود وفدي أن يسترعي الانتباه إلى الجهود التي تم بذلها على المستوى الإقليمي للتصدي لهذه القضية. ونحن نشيد بالعمل الذي اضطلع به تحت رعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبخاصة فيما يتعلق بعقد اللجنة التحضيرية الإقليمية اجتماعا لمتابعة مؤتمر بيجين المعني بالمرأة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تم فيه التأكيد على جملة أمور، منها العمليات السلمية مع اتخاذ إجراءات لتشجيع المشاركة الكاملة للمرأة على كل مستويات صنع القرار في حسم الصراعات وحفظ السلام وممارسة الدبلوماسية الوقائية.

ونرحب أيضا بالمبادرة التي اتخذها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن عقد المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة الآسيوية من أجل ثقافة سلام، المقرر عقده في هانوي في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ومن المتوقع أن تدعو خطة العمل التي سيعتمدها المؤتمر إلى المشاركة المتكافئة في حفظ السلام وصنع السلام والدبلوماسية الوقائية. وسيحدد فضلا عن ذلك مساهمة المرأة في التوصل إلى ثقافة سلام وتنمية مستدامة في آسيا. ونثق بأن هذا المحفل سيوفر لنا تقييما شاملا لتمكين المرأة الآسيوية على الصعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتوفير الضروريات التعليمية اللازمة لها لتعزيز قدرتها على تغيير المجتمع نحو ثقافة سلام.

وأود أن أؤكد أن العنف ضد المرأة يجب أن يظل متصدرا جميع جداول الأعمال المعنية بحالة المرأة وأن يعتبر مخالفة جنائية. وفي هذا الصدد، أود أن أسجل أن إندونيسيا تأخذ بسياسة ''عدم التسامح المطلق'' إزاء العنف ضد المرأة، ونعمل مع الجماعات الوطنية للمرأة، والشرطة، والمشرعين لكي نعالج هذه المشكلة الخطيرة معالجة شاملة. والواقع أن وزيرة الدولة لشؤون تمكين المرأة أعلنت رسميا إعلانا مشتركا من الدولة والمجتمع المحلي للقضاء على العنف ضد المرأة، بمشاركة نائبة الرئيس، وجميع الوزراء، والبرلمانيين، بما فيهم ممثلو الجماعات الوطنية والإقليمية. ويجب على المجتمع الدولي والمجموعات الإقليمية والوطنية ألا يقبلوا بعد الآن اقتراف أعمال ضد المرأة والإفلات من العقاب. ويؤكد وفد بلادي أهمية حصول هذه الجهود الوطنية للتصدي للعنف ضد المرأة على الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

ويؤكد وفد بلادي وجوب معالجة هذه القضية، لا من منظور معاملة المرأة بوصفها ضحية الصراعات المسلحة فحسب، بل بوصفها من صانعي السلام كذلك. ورغم أن المرأة - تاريخيا - تصون كيان الأسرة في ظل أقسى الظروف، وكثيرا ما تضطلع بدور رب الأسرة، ما زال هناك نقص في مشاركتها في عملية السلام. وتتحمل المرأة عبئا غير متناسب عندما لا يكون هناك سلام، ونادرا ما تمنح المرأة دورا واضحا في عملية صنع القرار من أجل صنع السلام وصونه.

وأود أن أسجل أن أحد الأهداف الاستراتيجية لمؤتمر بيجين العالمي الرابع المعني بالمرأة هو زيادة مشاركة المرأة في حل الصراعات على مستوى صنع القرار، وحماية النساء اللاتي يعشن في حالات الصراع المسلح وغيره من الصراعات

أو في ظل الاحتلال الأجنبي. وبينما يجب أن تجري محاولة تحقيق هذا الهدف على الصعيد الوطني، فمن المهم كذلك أن نحاول تحقيقه داخل الأمم المتحدة نفسها بتعيين المرأة في المراكز العليا، وبكفالة مشاركتها على قدم المساواة في عمليات السلام وحل الصراع. ولهذا، تضم إندونيسيا صوتها إلى جميع من يدعون المجتمع الدولي إلى بذل جهود متضافرة لزيادة مشاركة المرأة في المفاوضات المعنية بحل الصراعات، وفي مراكز صنع القرار على كل من الصعيدين الوطني والدولي.

ويمكن لمجلس الأمن نفسه أن ينظر في أهمية إدماج البعد الجنساني ضمن مقرراته المتعلقة بحل الصراعات، وفي أن توفر قراراته تفويضا واضحا بمراعاة العنصر المتعلق بالجنسين. وبالنسبة لبعثات تقصي الحقائق، يمكن للمجلس أن يدرج القضايا المتعلقة بالجنسين ضمن اختصاصاتها. وبالمثل، يمكن لإدارة عمليات حفظ السلام أن تدرب العاملين في مجال حفظ السلام في الميدان على مراعاة الفوارق بين الجنسين، وأن تعزز الوعي بالظروف العصيبة التي تواجهها المرأة.

وعند النظر في قضية المرأة والسلام والصراع المسلح، يجب ألا تفوتنا ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لنشوب الصراعات أيضا، والصلة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلام والاستقرار - لا سيما وأن عبء الفقر يقع على كاهل المرأة على نحو غير متكافئ. ومن الضروري تطوير الاستراتيجيات والمبادرات وتعزيزها لخفض مستويات الفقر بين النساء وحماية المرأة من التغيرات السريعة التي تنطوي عليها العولمة.

وعند معالجة القضية العامة للمرأة والسلام والأمن، توافق إندونيسيا على أنه يمكن اتخاذ التدابير التي تحقق هذا الغرض من خلال التعاون الوثيق بين مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة أن هذه الأجهزة غير معدة على نحو خالص أو شامل لتناول هذه القضايا.

في الختام، وبينما نؤيد مبادرة الأمم المتحدة بالتداول حول أي مجال من المجالات المتعلقة بالسلام والأمن، نرجو ألا تنطوي أنشطتها على الازدواجية مع أنشطة غيرها من الهيئات الحكومية الدولية، بل أن تعمل على استكمال تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلادي.

المتكلم التالي ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسعد وفد بلادي سعادة خاصة أن يراكم، سيدي، ترأسون هذه المناقشة المفتوحة عن المرأة والسلام والأمن. ويرحب وفد بلادي ترحيبا حارا بعقد هذا الاجتماع، ويأمل أن تسهم نتائج هذه المناقشة التاريخية في تحقيق فهم أفضل لبعد نوع الجنس في عمليات السلام.

ومن الجدير بالذكر أنه اعترافا بالأهمية التي يوليها بلدكم لهذه القضية، عقدت حلقة دراسية عن ”مراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد“ في ويندهوك من ٢٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي خطة عمل ناميبيا والنداء الموجه إلى الأمين العام لكفالة اتخاذ تدابير المتابعة الواجبة لتنفيذها.

هذه المناقشة حول المرأة والسلام والأمن تذكرة هامة لنا جميعا بضرورة حسم الصراعات، لا سيما تلك التي تنشب في أفريقيا وفي مناطق أخرى وتسبب قلقا شديدا لنا جميعا. فنتيجة لهذه الصراعات أصبح نحو ستة ملايين أفريقي

لاجئين، وما يزيد على ١٥ مليون نسمة مشردين، وتبلغ نسبة النساء والأطفال منهم ما بين ٦٠ و٨٠ في المائة.

ويشير استعراض ماشيل لعام ٢٠٠٠ في الفصل الخامس إلى أنه:

”أثناء الصراع المسلح، تتعرض النساء والفتيات على نحو مستمر للتهديد بالاغتصاب، والعنف المترلي، والاستغلال الجنسي، والاتجار بهن، وللإذلال والتشويه الجنسيين“.

وهن يتعرضن للخطر في جميع الحالات - سواء في المسكن، أو أثناء الفرار من منطقة القتال، أو في المخيمات. وفي بعض الحالات، يستخدم الاغتصاب والإرهاب المنتظمان كأسلحة حرب. وبعد تعرض النساء لهذه الفظائع، تبقى آثار الجراح معهن وقتا طويلا دون أن تلتئم.

ولا سبيل إلى إنكار أن المرأة هي التي تتحمل مسؤولية دعم أسرتها ومجتمعها. فالمرأة تخدم إلى جانب زملائها من الذكور وقت الحرب. والمرأة هي التي تخدم كذلك في صدارة حركات السلام. وفي ظل هذه الظروف، من الواضح أنه لا يمكننا أن نواصل استبعاد المرأة من عمليات حل الصراع. ومن المحتم توسيع دور المرأة في هذا المجال، ليس لمعالجة أوجه عدم المساواة فحسب، بل للتأكد كذلك من انتفاع مجتمعاتنا من النهج التي تتخذها لمنع الصراعات، وحل الصراعات، وبناء السلام.

ولما كانت المرأة ضحية مباشرة للعنف والتمييز، فإنها تكتسب فهما أكبر لضرورة المعالجة الشاملة للسلام. ونلاحظ، مع الترحيب، أنه مع انتشار الصراعات، وبخاصة في أفريقيا اليوم، تتخذ المرأة بعض المبادرات الرامية إلى تشجيع الحل السلمي للصراعات وتوليد ثقافة للسلام. وفي هذا الصدد، فإن دور المرأة البوروندية في عملية السلام في بلدها - واعتراف الرئيس نلسون مانديلا، ميسر عملية بوروندي للسلام - يجب أن يكون مثلا ومصدر إلهام للمجتمع الدولي. ووفد بلادي يراوده الأمل في أن يعتمد المجلس قرارا يعطي الوزن الواجب للدور الذي يمكن للمرأة أن تضطلع به في مفاوضات السلام، وأن يعترف بالمرأة الاعتراف الواجب. ولهذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتفق على إطار يكفل للمرأة هذا الحق.

إن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“ وإعلان مؤتمر قمة الألفية، يركزان على حد سواء على المسؤولية المشتركة عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وبمناسبة يوم المرأة العالمي، يوم ٨ آذار/مارس، ذكر رئيس مجلس الأمن في ذلك الوقت، السفير تشودري ممثل بنغلاديش، في بيان إلى الصحافة:

”يلاحظ أعضاء المجلس أن المرأة إذا كانت قد بدأت القيام بدور هام في حل الصراعات وحفظ السلام وبناء السلم، فإن تمثيلها في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالصراع ما زال دون المستوى. وإذا ما أريد للمرأة أن تقوم بدور مساو في الأمن وفي صيانة السلم، فيجب تمكينها سياسيا واقتصاديا، وتمثيلها تمثيلا متساويا على جميع مستويات صنع القرار، سواء في مرحلة ما قبل الصراع أو أثناء الاقتتال، وكذلك في مراحل صنع السلام وبناء السلام والمصالحة وإعادة البناء“.

وإذ نؤكد مجددا هذا الموقف، ندعو المجتمع الدولي والحكومات إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الموضوع في تلك الوثيقة، بما في ذلك تعزيز دور المرأة في مختلف مراحل الانتقال إلى السلام والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تنزانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

المتكلمة التالية المدرجة على قائمتي ممثلة استراليا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة ونسلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على تنظيمكم هذه المناقشة المفتوحة.

بينما العنف يستمر في الشرق الأوسط – وتجاهد الأمم المتحدة والدول الأعضاء بها من أجل أداء عدد متزايد من عمليات السلام حول العالم – قد يتساءل البعض حول قيمة إجراء المجلس مناقشة موضوعية مثل هذه. فما الذي تحققه فعلا؟

حسنا إن وفدي يعتقد بالتأكيد أن هذه المناقشة جديرة بالاهتمام ويرحب بفرصة المشاركة فيها.

إننا نعتبرها قيِّمة لأسباب عديدة. أولا، إنها تسهم في العملية الجارية لتحقيق انفتاح المجلس، ليس فقط أمام الدول غير الأعضاء به، وإنما أمام أساليب تفكير جديدة بشأن ما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وبشأن ما هو أكثر أهمية، وأعني كيفية التعامل معه.

ثانيا، المناقشة تساعدنا على التحرك قدما صوب جدول أعمالنا الواسع من أجل التقدم بالمرأة، وزيادة الإدراك بالعوامل المؤثرة في قضايا الجنسين، ونقل دراسة ما يسمى المسائل المتعلقة بالمرأة من غياهب اللجنة الثالثة واللجنة المعنية بوضع المرأة إلى أجهزة الأمم المتحدة المركزية الحيوية.

ثالثا، هذه المناقشة الموضوعية ينبغي أن تساعد الأمم المتحدة في التعامل مع طائفة من التحديات الكبرى الأخرى التي تواجهها. وهناك روابط حقيقية عملية يتطلب الأمر وضعها هنا بين تنفيذ تقرير مؤتمر قمة الألفية، وتقرير الإبراهيمي بشأن عمليات السلام، والجهود الرامية إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وجدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي والجهود لإصلاح الأمم المتحدة وجعلها أكثر فاعلية. ويمكن لهذه المناقشة أن تضيف إلى أفكارنا بشأن كيفية التعامل مع كل مجالات الاهتمام الكبرى هذه.

نحن، بطبيعة الحال، لا نبدأ من فراغ. اللبنات موجودة، وهي ترجع إلى تدوين قوانين الصراع المسلح في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧، التي اعترف فيها باحتياجات المرأة الخاصة في حالات الصراع المسلح، سواء باعتبارها مقاتلة أو مدنية، وذلك عن طريق عبارات تقضي بإيلائها حماية خاصة.

لقد اعترف متكلمون سابقون كثيرون في المناقشة بأن التفاوض بشأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كان قفزة إلى الأمام عندما اعترف بأن جرائم محددة ترتكب ضد المرأة هي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على حد سواء.

لكنني أريد أن أركز تركيزا أكثر اليوم على المرأة ليس بصفتها ضحية للصراع المسلح وكمعانية منه، وكإنسان ضعيف من الضروري حماية حقوقه، وإنما كمساهمة وكمشاركة نشطة في حل المشكلة. وهذا هو الاتجاه الهام الذي يدور فيه تفكيرنا كمجتمع دولي والمجال الذي يمكن للمجلس أن يدفع إليه قوة الدفع والعمل اللذين تمس الحاجة إليهما فيه.

وعلى نحو ما اعترفنا – منذ وقت غير بعيد – بالرابطة الحاسمة بين الجنسانية والتنمية، وبأن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب المشاركة والاهتمام النشطين من جانب المرأة والرجل على حد سواء في العملية الإنمائية، فإننا نتجه، بسرعة نسبيا كما أعتقد، إلى الاعتراف بأن نفس الرابطة

الحيوية قائمة فيما يتعلق بحل الصراع بطريقة فعالة وبصنع السلام وبناء السلام وبأنشطة مرحلة ما بعد الصراع.

وكما سمعنا، فإن المجلس نفسه أعطى دفعة قيمة لهذا في شهر آذار/مارس من هذا العام، في البيان الذي أصدره بمناسبة يوم المرأة العالمي، عندما اعترف بشكل علني بالصلة بين السلم والمساواة بين الرجل والمرأة. ومناقشة اليوم تنطلق من ذلك الاعتراف – بأن وصول المرأة على قدم المساواة إلى هياكل السلطة ومشاركتها مشاركة كاملة فيها واهتمامها بشكل كامل بجميع الجهود من أجل منع الصراعات وحلها أمور أساسية لتعزيز السلم والأمن. وإعلان ويندهوك المؤرخ أيار/مايو ٢٠٠٠ وخطة عمل ناميبيا بشأن ''تنظيم منظور جنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد''، اللذان استفادا من الدراسة القيمة التي استمرت ثلاث سنوات والتي قامت بها شعبة التقدم بالمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام، كانا خطوة أخرى بالغة الأهمية. واستراليا يمكنها بالتأكيد دعم العديد من نتائجهما وتوصياتهما الأساسية: أن الأبعاد الجنسانية لعمليات السلام لم يعترف بها على نحو كاف؛ وأن اضطلاع المرأة في عمليات حفظ السلام وصنع السلام على الصعيدين الوطني والدولي بدور كامل تجاهل حتى الآن تجاهلا تاما؛ وأن مهام بعثات السلام الوقائية التابعة للأمم المتحدة، وعمليات صنع السلام وبناء السلام ينبغي أن تتضمن أحكاما بحماية المرأة وأن تتناول المسائل المعنية بقضايا الجنسين؛ وأنه ينبغي أن تتضمن عمليات دعم السلام وحدات معنية بقضايا الجنسين تكون متكاملة ومؤهلة بالموظفين على نحو مناسب، وأيضا مستشارين معنيين بقضايا الجنسين.

إن الاستعراض الذي أجرته مؤخرا غراسا ماشيل لحالة الأطفال المتأثرين بالحرب هام جدا أيضا. وإن الفصل الجديد الذي أضافته إلى الاستعراض بشأن دور المرأة وعملية السلام، اعترف بأن بناء السلام من مستوى القاعدة الشعبية جانب هام من جوانب مشاركة المرأة: وإن المرأة، وهي تحاول جمع شمل أسرها في ظروف الحرب وظروف ما بعد الحرب فإنها تحقق وتديم السلام على المستوى الاجتماعي. لكن هذا الفصل ذهب إلى أبعد من ذلك بالحث على أن دور المرأة يجب أن يتجاوز مستوى القاعدة الشعبية غير الرسمية؛ وبأن المرأة لديها الإمكانية للقيام بمشاركة أكبر في صنع السلام وبناء السلام وأنها ينبغي أن تعطي دورا نشطا في العمليات الرسمية لحل الصراع وإعادة البناء بعد الصراع. ويسرني غاية السرور أن يكون متكلمون كثيرون في هذه المناقشة قد تطرقوا إلى الفصل الجديد هذا.

وهكذا تكون الفجوات – والإمكانات – المتعلقة بمشاركة المرأة قد جرى تعريفها؛ والصلات أصبحت أكثر وضوحا وصارت تحظى باعتراف أكبر من جانب الأصوات الموثوقة؛ والدروس المستفادة تفحص وتوضع أمام منظومة الأمم المتحدة وأمام الدول الأعضاء؛ والمطالبات – باتخاذ إجراءات لضم المرأة إلى عملية السلم والأمن بطرق جديدة – مطالبات عالية وتعلو أكثر.

وتعتقد استراليا أن هناك عددا من الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد. ونحن نطبق هذه الخطوات في برامجنا المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية في منطقتنا بشكل خاص. وأنا لا أريد أن أشغل وقت المجلس بالدخول في تفاصيل هنا؛ إلا أنه سيسعدنا أن نتشاطر معكم خبراتنا في البرامج التي ننفذها في بوغينفيل، وجزر سليمان، وتيمور الشرقية والتي تستهدف دعم دور المرأة في عمليات السلام. وكل هذا يعمل إلى جانب برامج أخرى لتمكين المرأة وتوفير حماية أكبر لها في حالات الصراع المسلح.

إلا أنه فيما يتجاوز جهودنا الوطنية، نريد أن نرى جهدا أكثر إمعانا في التفكير وأكثر تركيزا على الصعيدين الإقليمي والدولي لزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ

السلام وبناء السلام. وينبغي أن يولى اهتمام متجدد يتصدر هذه التشكيلة من الاهتمامات للنظر في تعيين نساء مؤهلات بوصفهن ممثلات خاصات للأمين العام ونائبات لممثليه الخاصين ومسؤولات على الصعيد الميداني في عمليات دعم السلام. وهذا يتطلب بذل جهد من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتحديد النساء المؤهلات من ذوي المهارات المناسبة سواء من النساء اللاتي يعملن بالفعل داخل منظومة الأمم المتحدة أو النساء من خارج المنظومة، لتولي مناصب قيادية. وكنتيجة للمبادرة التي اتخذتها الممثلات الدائمات والتي وصفتها السفيرة كلوديا فريتشي ممثلة ليختنشتاين في وقت سابق اليوم من ناحية ولرغبة الأمانة العامة للأمم المتحدة في تحديث قاعدة بياناتها من الناحية الأخرى، انتهت حكومة بلادي توا من استكمال عملية مطولة ومكثفة لهذا الغرض، وهو تحديد نساء مؤهلات تأهيلا مناسبا. ونأمل في أن تحذو حكومات أخرى حذونا.

وبالإضافة إلى تحديد نساء مناسبات لهذه المهام المتخصصة، أو التي بوسعي أن أسميها مهام حل المشاكل، ينبغي لنا جميعا أن نعمل على وضع المزيد من النساء بشكل عام في نظام القانون الدولي - في المحاكم والمجالس القضائية وفي لجنة القانون الدولي، التي لم تعمل فيها أي امرأة، على حد علمي، طوال تاريخها الذي يبلغ ٥٠ عاما. أي نوع من الرسائل توجهه هذه الحالة حول مشاركة المرأة؟. لا بد لنا من أن نفكر الآن وأن نعد أنفسنا بنشاط لنكون مستعدين لكي نفي باشتراطات النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (A/CONF.183/9). ربما لا يكون الجميع قد قرأوا وأدركوا مغزى ذلك النص الممتاز الوارد في الفقرة ٨ من المادة ٣٦ الذي يفرض على الدول الأطراف التزاما بأن تضع في اعتبارها عند اختيار القضاة ضرورة وجود تمثيل عادل بين القضاة من الإناث والذكور في عضوية تلك المحكمة. وهذا الشرط موجود أيضا في المادة المرتبطة بها المتعلقة بموظفي مكتب المدعي العام وقلم المحكمة. إن فكرة إدراج هذه الأحكام الجنسانية، التي تحدد ضرورة توظيف نساء مؤهلات في جميع أجهزة المحكمة قد نمت إلى حد ما من الفترة التي اكتسبتها الأمم المتحدة من المحكمتين الخاصتين ومن تقرير الأمين العام المرفق بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأخيرا، فيما يتعلق بالمجالات التي قد نوليها تركيزا خاصا، يوجد تشديد جديد ومتعاظم ندركه جميعا على دور الشرطة المدنية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن. وهنا أيضا يوجد مجال حقيقي تماما للنظر في المنظور الجنساني وإدماجه. ومن الواضح أننا بحاجة إلى موارد أكثر حساسية وأكثر دقة لجمع الأدلة، وإجراء مقابلات مع الضحايا، وتقديم المشورة للأشخاص الذين تعرضوا للأذى، والتفاعل مع المجتمعات في حالات ما بعد انتهاء الصراعات. ولا بد من إيلاء اهتمام مناسب في عمليتي التوظيف والتدريب لإشراك النساء في كل هذه المجالات.

لقد قلت في البداية إنني أشعر بأن هذه مناقشة هامة. فهي تعطي زخما مطلوبا بشدة لاتجاه واضح صوب زيادة إشراك المرأة في إدارة الصراعات وفي عمليات السلام. وتأمل استراليا في أن تؤدي هذه المناقشة إلى تصميم متجدد من جانب الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على اتخاذ الخطوات العملية الضرورية لبلوغ هذه الغاية. وأرى بصراحة أن كل هذه الخطوات سهلة المنال، ولكنها بحاجة إلى دفعة قوية، ليس فقط من انجيلا كينغ، وليس فقط من نيولين هايزر ومن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذين كان ينبغي أن تكون بياناتهم عميقة التفكير التي ألقيت اليوم مصدر إلهام لجميع الحاضرين هنا، ولكن أيضا من فرادى الدول الأعضاء ومن هذا المجلس بشكل خاص. إنني لم اطلع على المشروع الخاص بأي قرار قد يعتزم المجلس اعتماده، ولكنني آمل في أن يكون ذلك المشروع قويا، والأهم من كل شيء أن يكون

عمليا وأن يكون قد تضمن كل الاقتراحات العملية التي طرحها اليوم عدد من الوفود مثل الاقتراحات المدرجة في القائمة المقدمة من الممثل الدائم لجمهورية كوريا، ومؤخرا جدا من سفير نيوزيلندا الذي تكلم بالنيابة عن بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ. وينبغي أن يساعدنا جميعا ذلك القرار ليس فقط في الحديث من أجل التحدث، ولكن في السير في مسيرة إشراك المرأة.

وإذ أتكلم عن التحدث فإن هناك الكثير من الحديث في الأمم المتحدة حول "الجزاءات الذكية". إن هذه العبارة أخذت تترسخ. فلنكن أذكياء بسبل أخرى وذلك بجعل المرأة بشكل متعمد وحاسم عاملا أساسيا في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام ومنع اندلاع الصراعات وحسم الصراعات. إن اضطلاعنا بهذه الأنشطة بطرق مختلفة يمكننا من إنجازها بشكل أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة استراليا على كلماتها الرقيقة التي وجهتها إلي وفد بلادي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثلة كرواتيا، أدعوها لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة عريشيتش بوليتش (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بالشكر على تنظيم هذه المناقشة العلنية بشأن المرأة والسلام والأمن. والواقع أنه لا بد من الثناء عليك، سيدي، لاغتنامك فرصة رئاستك لتسليط الضوء على هذه القضية التي كثيرا ما تكمن في لب نجاح أو فشل الجهود المحلية والإقليمية والدولية الموجهة إلى منع اندلاع الصراعات، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، بما في ذلك المصالحة والتعمير في فترة ما بعد الصراعات. وبالنظر إلى مشاركة ناميبيا في أيار/مايو الماضي في اعتماد إعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا التاريخيين بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد، فإن دورها القيادي في هذه القضية ليس غريبا. وأنا أراه بالأحرى امتدادا طبيعيا لسمعة بلدكم التي يستحقها عن جدارة تجاه تعزيز المساواة بين الجنسين.

اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الترحيب بالبيانين الممتازين اللذين أدلت بهما صباح اليوم السيدة كينغ والسيدة هايزر. وقد كانت الاستجابة الحماسية من الحاضرين دليلا على أن لهما أثر واضح.

وتكمن مبادئ المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل أبعاد التفاعل المجتمعي في لب المجتمعات الديمقراطية. وبدون الدعم النشط لهذه المبادئ، لا يمكن لأي مجتمع أو مؤسسة، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يأمل في التحكم في السياسات المتعلقة بالشمول بشكل عام والإشراك في مجال السلام والأمن بشكل خاص. فصون السلم والأمن يتطلب الإسهام فيه ليس فقط من بعض أو نصف سكان العالم، بل من كل سكان العالم. ومن المهم بنفس القدر أنه لو انحرف هذا الإسهام وأصبح يعبر إما عن منظور الرجل فقط، أو عن منظور المرأة الذكوري أو الإناثي فقط، فإنه يبقى ناقصا بشكل خطير. وبالمثل، إذا أريد لنا مثلا أن نوجه اهتمامنا بشكل مهيمن أو حصري إلى أثر الصراعات والصراعات المسلحة على النساء والبنات وحدهما، فإننا نكون بذلك قد أسأنا إلى النهج الشامل المطلوب إزاء الأثر العام لهذه الصراعات. وعلى الرغم من أن هذا الشاغل يظل مسألة نظرية بدرجة كبيرة في الوقت الحالي فإن وفد كرواتيا يود أن يشارك بآرائه في مناقشة اليوم من هذا المنطلق الأساسي.

وفي البداية، أود أن أسلم بالطبيعة الآخذة في التطور لمجموعة البيانات السياسية والإسهامات الأخرى في موضوع اليوم المقدمة من الأمين العام، ومجلس الأمن، والجمعية

العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وشتى المنظمات والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ونود أيضا أن نسلّم بالمجموعة المتنامية من الإجراءات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن، مثل حماية المدنيين والأطفال في الصراعات المسلحة، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين وغيرهم في حالات الصراع، وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين.

وفي مجال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نود أن ننوه بالإسهامات الرائدة المقدمة من إعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا، والوثيقة الاستعراضية المقدمة من السيدة غراسا ماتشيل بشأن أثر الصراعات المسلحة على الأطفال والنساء. ونود أيضا أن نسلّط الضوء على التقرير النهائي لمؤتمر بيجين + ٥ (A/S-23/10/Rev.1)، وتقرير الإبراهيمي لفريق الخبراء المعنيين بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (S/2000/809) والتقرير الأول لمتابعة التنفيذ المقدم من الأمين العام (A/55/502). ونحن ننتظر لنرى بقية هذه الأنشطة.

وبالرغم من ذلك، لم يركّز على المسائل التي تعرّضت لها الوثائق التي أشرت إليها سوى القليل الذي لا يكاد يُذكر من الأبحاث الجادّة في العلوم الاجتماعيّة، ممّا يُعزى بشكل رئيسيّ إلى عدم الاعتراف بأهميّتها، ومن ثمّ للافتقار إلى التمويل المؤسّسي. ونشيد في هذا الصدد بإنجازات الرائدات من قبيل السيّدة كولين لاو مورنا من جنوب أفريقيا، والسيّدة لويز أولسون من السويد، والأستاذة جوديث هيكس ستيم من الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والسيّدة ماغي باترسون من كندا، والعقيد فيستوس أبوآغيه من غانا، على سبيل المثال لا الحصر. وقد أسهم أيضاً موظّفو وحدة الدروس المستفادة التابعة لإدارة عمليّات حفظ السلام في هذا المجال، ويؤمل أن يواصلوا إسهامهم.

فماذا تعلّمنا إذن من أبحاثهم؟ لقد تعلّمنا أن النساء والفتيات هنّ بدرجة ساحقة الضحايا الأساسيّات للاغتصاب والبتر والخطف والتشريد المتعمّد في الصراعات التي نشبت في الآونة الأخيرة، من السلفادور إلى البوسنة والهرسك، ومن تيمور الشرقيّة إلى سيرّاليون. ويفاد بأنّ النساء والأطفال يشكّلون ما يقدّر بنسبة ٨٠ في المائة من جميع الأشخاص المشرّدين داخليّاً واللاجئين. وعرفنا أيضاً أن النساء والبنات يعاملن بطريقة مختلفة عن الرجال والأولاد في حالة كونهنّ جنديّات أو جنديّات سابقات، أو سجينات أو سجينات سابقات، أو في حالة بقائهن على قيد الحياة في أعقاب الاغتصاب أو التشويه.

فماذا يمكن أن نفعل؟ أقلّ ما يمكننا عمله هو إقناع مجلس الأمن بأن يدعو الأطراف في الصراعات إلى اتّخاذ تدابير خاصّة لحماية هذه الفئة الضعيفة. وفي وسع مجلس الأمن بطبيعة الحال أن يفعل ما هو أكثر من ذلك بكثير ضمن نطاق اختصاصاته التي ينفرد بها في تحديد ولايات عمليات السلام. فيمكنه أن يطلب إنشاء آليّات خاصّة للإبلاغ عن جميع أشكال العنف والاستغلال الجنسي للنساء، ويمكنه أن يوفّر الموارد المناسبة لتأسيس آليّات الرصد والتنفيذ اللازمة لأفراد حفظ السلام.

ويمكن لمجلس الأمن بعد ذلك، بل ينبغي له، أن يشترط تلقّي جميع موظّفي البعثات تدريباً قبل نشرها أو في وقت مبكّر بعد النشر على الوعي بقضايا نوع الجنس وإدماجها في الأنشطة الرئيسيّة. كما يمكن أن يكفل مراعاة الاحتياجات المختلفة والأولويّات المختلفة للرجل والمرأة في التخطيط لأغراض أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، ولجميع الأنشطة المرتبطة بالألغام، وحملات التوعية الجماهيريّة

وأخيراً، وليس آخراً، يجب أن يبذل مجلس الأمن قصارى وسعه لضمان تنفيذ القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الحاليّين. وأودّ أن أشير إلى أنّه لم يسلّم بأنّ الاغتصاب جريمة من جرائم الحرب، وجريمة ضدّ الإنسانيّة في بعض الحالات، إلاّ بعد المسيّر الشيطاني في البوسنة والهرسك؛ وأنّ الجرائم من قبيل الحمل القسري، والاعتقال بنيّة الإخصاب، والتعقيم لم تتمّ المعاقبة عليها إلاّ مؤخّراً في المادّة ١٦ من القانون الأساسي للمحكمة الجنائيّة الدوليّة.

وفي فترة ما بعد انتهاء الصراعات، يوجد أيضاً مجال كبير لدعم الأنشطة التي تقوم بها النساء لإقرار السلام على الصعيد المحلي ولتعزيز وضعهنّ الاقتصادي المحفوف بالمخاطر، بما في ذلك الشواغل من قبيل سبل حصولهن على الوظائف في الاقتصادات الضعيفة ذات معدّلات البطالة العالية، وسبل وصولهن إلى خبراء الإرشاد وحقوق الإنسان.

وأهمّ من ذلك أنّ مجلس الأمن إذا فرض مشاركة المرأة في جميع آليّات التنفيذ لتسويات السلام بهدف مواصلة اشتراكها في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في المستقبل، فإنّه سيزيد احتمالات استدامة السلام زيادة جذريّة. وغنيّ عن القول إن النهج ذاته ينطبق على منع النزاعات والوساطة فيها وحلّها، وهي أمور يجب أن تمثّل المرأة فيها تمثيلاً كافياً على جميع أصعدة عملية وضع السياسات وصنع القرار.

ومن الأهميّة بمكان في هذا الصدد المساهمات المقدّمة في عمليّات الأمم المتّحدة الميدانيّة. فالجهود التي بذلتها الموظّفات والإنجازات التي حقّقنها في عمليّات السلام المتعدّدة الأبعاد من قبيل إدارة الأمم المتحدة الانتقاليّة لسلافونيا الشرقيّة وبارانيا وسيرميوم الغربيّة، وإدارة الأمم المتحدة الانتقاليّة في تيمور الشرقيّة، ولا سيّما بعثة الأمم المتحدّة للإدارة المؤقّتة في كوسوفو، جهود قيّمة للغاية لأنّها تساعد على التفكير في نُهُج ابتكاريّة لسياسات إدخال المسائل الجنسانية إلى البيئة المضيفة، وعلى تعميم مراعاة المسائل الجنسانيّة داخل نطاق عمليّة السلام. وكما هو الحال دائماً، كان للدعم المقدّم من الممثّلين الخاصّين للأمين العامّ في كلّ حالة ومن مقرّ الأمم المتحدة أثر بارز في احتمالات نجاحهنّ أو فشلهنّ.

وبالرغم من أن نوع جنس الممثّل الخاص لا ينبغي أن يكون، ولن يكون، له أهميّة في بعض الحالات اليوم، وبالتأكيد في عالم الغد الذي يتحقّق فيه الكمال، يتعيّن علينا التسليم بأنّ عدد النساء اللائي عملن بمثابة مبعوثات أو ممثّلات شخصيّات، أو كممثّلات خاصّات، للأمين العامّ قليل جداً حتّى الآن. والحقيقة، ما لم أكن مخطئة، هي أنّه ليس لدينا الآن سيّدات من قبيل الليدي مارغريت أو إليزابث رين؛ ولا ترأس امرأة اليوم أي عمليّة من عمليات السلام التابعة للأمم المتّحدة، أو تعمل كمبعوثة خاصّة أو ممثّلة خاصّة للأمين العامّ. ويحتجّ البعض باحتمال عدم وجود المرأة المؤهّلة لشغل هذه المناصب أو غيرها من المناصب الرفيعة؛ بينما يشير آخرون إلى قائمة غير رسميّة توحي بخلاف ذلك. وقد عرضت السيّدة إليزابث رين في أثناء المؤتمر الصحفي الذي عقدته في الأمم المتّحدة في حزيران/يونية الماضي الاقتراح الجريء التالي: ينبغي للدول الأعضاء لدى تقديمها المرشّحين للوظائف القيادية في الأمم المتحدة أن تقدّم للأمين العام دائماً اثنين من المرشّحين على نفس الدرجة من استيفاء الشروط، أحدهما رجل والآخر امرأة.

وقد دعا مجلس الأمن في الماضي إلى أن تضطلع المرأة بدور مساوٍ لدور الرجل في صون السلام والأمن؛ ودعت خطّة الأمين العامّ الاستراتيجيّة للعمل إلى الشئ نفسه. ويمكن القول بإمكان عمل المزيد من الوجهة العمليّة الملموسة على الصعيد الدولي، ولكن من الواضح أن المسألة أيضاً

ترجع إلى الدول الأعضاء وسياساتها الداخليّة. ومن هنا قد يشكّل إجراء دراسة استقصائيّة مقارنة لممارسات الدول المتعلّقة بمجموعة من المسائل والمواضيع التي تناولتها مناقشات اليوم خطوة مفيدة صوب تأسيس آليّات للإبلاغ في مختلف مجالات ممارسة المرأة وتعميم مراعاة نوع الجنس في شؤون السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثّلة كرواتيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهتها لبلدي.

المتكلّم التالي المدرج في قائمتي هو ممثّل بيلاروس. فأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيّد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يودّ وفد جمهوريّة بيلاروس أن يعرب عن تهنئته لكم يا سيّدي ممثّل ناميبيا على تولّيكم رئاسة هذا الاجتماع لمجلس الأمن. ونقدّر لناميبيا مساهمتها في أعمال الأمم المتّحدة هذا العام تقديراً كبيراً.

البند المدرج في جدول أعمالنا اليوم غير عاديّ نوعاً ما، ولكنّنا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنّه يمسّ أكثر الجوانب حساسية في نظام الأمم المتحدة المعاصر لحفظ السلام وبناء السلام برمّته. ونحن سعداء بأن نرى أنّ مجلس الأمن لا يبدأ نظره في هذا البند الهام من الصفر. فقد عقد المجلس مناقشات بالغة الأهميّة فيما يتعلّق بالدور الذي يؤدّيه في صون السلام والأمن الدوليّين، وفي نزع سلاح المحاربين السابقين وإعادة دمجهم، وفي مجال الأطفال في حالات الصراع المسلّح، ووفّرت كلّها أساساً صالحاً لنظرنا اليوم في مسألة المرأة ضمن نطاق صلاحيات مجلس الأمن ومسؤوليّاته إزاء صون السلام والأمن الدوليّين.

وتعرب جمهوريّة بيلاروس عن تقديرها للعمل الذي تمّ في نطاق الجمعيّة العامّة بشأن المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وتوسيع نطاق إشراك المرأة في ساحات الحياة السياسية والاقتصاديّة والاجتماعية.

وفي اعتقادنا أن هناك صلة وثيقة للغاية بين هذه المساعي وأعمال مجلس الأمن، بصفته الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، وهو ينظر فيما يسمى مسألة المرأة في سياق الصراعات المسلحة التي تمس المرأة على نحو مباشر وتعاني منها أكثر من غيرها.

ويشدد بيان مجلس الأمن الصادر بمناسبة اليوم العالمي للمرأة هذا العام على ضرورة وضع مصالح المرأة في الاعتبار وضرورة تمكينها من المشاركة في اتقاء الصراعات والأزمات وفي تسويتها. وفي اعتقادنا أن اتخاذ مجلس الأمن للإجراء المناسب من أجل حماية النساء، اللائي يشكلن أشد جماعات السكان المدنيين ضعفا، يعد أمرا هاما. وهو ليس بالمهمة اليسيرة في خضم الصراعات في الوقت الحاضر، التي هي صراعات داخلية في المقام الأول وهي تنطوي على طائفة عريضة من المشاكل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية وغيرها من المشاكل الاجتماعية.

وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن نكفل أن تتضمن قرارات المجلس وولايات عمليات حفظ السلام أحكاما محددة توفر الحماية والمساعدة للفتيات والنساء. ومن الأهمية بمكان أيضا إيجاد آلية موثوق بها لضمان تحميل المسؤولية لكل الذين ينتهكون قواعد القانون الإنساني.

وترى بيلاروس أن أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بمسائل المساواة بين الجنسين قد أصبحت لها أهمية خاصة هذا العام. فقد شملت هذه الأنشطة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لقضايا المرأة في حزيران/يونيه علاوة على مداولات مجلس الأمن اليوم. وستحدد هذه الأنشطة مجتمعة النهج الذي ستتخذه المنظمة في المستقبل لدى نظرها في قضايا المرأة لضمان تحقيق السلم والأمن.

وتعلق جمهورية بيلاروس أهمية كبيرة على القضايا المتعلقة بالجنسين، وقد عقدت العزم تماما على المشاركة في هذه المساعي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي.

يبقى على قائمتي عدد من المتكلمين. ونظرا لتأخر الوقت، وبعد موافقة أعضاء مجلس الأمن، فإنني أعتزم تعليق الجلسة الآن، على أن تستأنف غدا، الأربعاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.